

2371



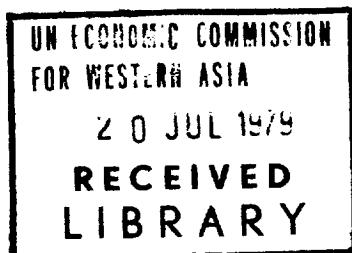
التوزيع: علام

E/ECWA/57/Add.2

٢٥ / آب / اگسطس ۱۹۷۸

الاصل : بالانكليزية

0572



الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا

الدورة الخامسة

٦-٢ شرين الأول / أكتوبر ١٩٧٨

عمان ، الاردن

البند ٦ (أ) من جدول الاعمال المؤقت

مشكلة هجرة الكفاءات

* من بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

* استعانت اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا في إعداد هذه الدراسة بالدكتور تيسير عبد الجابر، أمين عام المجلس القوي للتطبيق في الأردن ، الذي عمل كمستشار لها . والإراءة المعتبر عنها في هذه الدراسة لا تعكس بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة .

78-2060

المحتويات

صفحة

مقدمة

الف - تحديد المشكلة

تهدف هذه الدراسة الى البحث في هجرة الكفاءات من منطقة المجندة الاقتصادية لفريقي آسيا وتنبيه اسبابها الثالثة، والى وضع السياسات العملية بشأنها ، والنظر في الحلول والوسائل التي تتيح الاستفادة من خدمات اصحاب المواهب العرب القاطنين في الخارج (١) .

لقد شهدت بلدان اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا ، بدرجات متفاوتة ، تقدما كبيرا في تنمية مواردها البشرية بواسطة التعليم المدرسي والتدريب وغيرها من الوسائل . غير ان النواقص الكمية والنوعية لدى الاشخاص المدرسين علميا ومهنيا تشكل ، في الظروف الراهنة ، عقبة كبيرة في طريق النموذجي بلدان المجندة .

وما الرغم من ان التدفق الخارجي للاختصاصيين يختلف في نطاقه وتأثيره من بلد الى آخر فان هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا قد عقدت مشكلة تلة الاختصاصيين . وبالتالي فان اهمية القيام بدراسة عن هجرة الكفاءات تتبع من ادارتها الآثار السليمة لهذه الهجرة على نمو بلدان اللجنة .

واما ان الموارد المالية لم تعد تشكل عقبة كبيرة في وجه الجهد الانمائي التي تبذلها بلدان المنطقة (٢) ، فان تخفيض هجرة الكفاءات يمكن اتجاهها وتنظيم انتقال الاختصاصيين العرب بين بلدان المجندة امور يمكنها ان تعزز نمو المنطقة في العيادين المهمة التالية :

- (١) دعم الجهد الرامي الى سد الفجوة التكنولوجية بالاستناد الى اقصى حد ممكن من نقل التكنولوجيا واحتياطها وتكيفها وتطويرها ،
- (٢) تحسين اعداد المشاريع والخطط الانمائية ، وتحسين تنفيذها ومتابعتها وتنفيذها ،
- (٣) زيارة فعالية الاجهزة الحكومية في قيامها بمسؤولياتها ،
- (٤) المشاركة بصورة فعالة في عملية انشاء المؤسسات ، خاصة في البلدان الاقل نموا ،
- (٥) تحرير البحوث المعملية ومؤسسات التدريب ،
- (٦) المساعدة على تسريع عملية التصنيع والانماء الزراعي .

(١) انظر برنامج عمل اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا لسنة ١٩٧٥ (الوثيقة ٩/ ECWA/ ٣٩/ ٥٥٣٩)

(٢) من المعروف ان توزيع الموارد المالية بصورة غير متساوية في المنطقة ما زال يسبب المصاعب لبعض البلدان التي لا تتوافر لها كميات كافية من هذه الموارد .

و بالرغم من ان هجرة القوى البشرية ظاهرة قديمة جداً فان مشكلة هجرة الكفاءات لم تلتف الا اهتمام المناسب، في المؤلفات الاقتصادية ، الا في الفترة الاخيرة . ونظراً لتشابك اسباب هذه المشكلة ونتائجها فقد اتبعت تهوج مختلفة في مصالحتها ومنها خاصة النهج الوطني مقابل النهج الدولي ، وزاوية التدفق الخارجي مقابل زاوية العرض الفائض (١) .
و بالرغم من ان هناك ادراكاً جيداً لنتائج مشكلة هجرة الكفاءات فالمعلومات المتعلقة بالموضوع شيء ، في كثير من الاحيان ، غير موجودة او غير مكتملة ، بحيث يتم التجنُّب في معظم الحالات ، الى المعلومات المتوفرة لدى البلدان التي ينتقل اليها لروالكافاءات . ان مشكلة هجرة الكفاءات من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة النمو قد لا تقتصر ، في الارواحة الاخيرة ، اهتماماً عالياً بالنظر . وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٣) عدة قرارات بهذا الشأن ، كما اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً ، في كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ ، القرار ١٩٢/٣٢ ، وقد طلبت فيه الى الامين العام " ان يقوم ، بالتعاون مع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية . . . بدراسة معمقة لمشكلة هجرة الكفاءات ، . . . ".

وقد اولت عدة منظمات تابعة لمنظمة الامم المتحدة اهتماماً خاصاً بمشكلة هجرة الكفاءات . فمعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اجرياً دراسات حول هذا الموضوع ، كما ان مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية عقد ، مؤخراً ، اجتماعاً لفريق الخبراء الحكوميين المعنيين بالنقل العكسي للتكنولوجيا (جنيف ، من ٢٧ شباط / فبراير الى ٢ آذار / مارس ١٩٧٨) . كذلك نجد في بعض المنشورات الصادرة عن منظمة العمل الدولية ومنظمة الصناعة العالمية اشارة خاصة الى مشكلة هجرة الكفاءات ، كما ان منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اهتمت بالمشكلة خلال سنوات عديدة ببعض النشاطات في هذا الميدان ومنها نشر بعض المعلومات الاعراضية ذات الصلة .

(١) هاري ج . جونسون ، " تنقل اليد العاملة وهجرة الكفاءات " في كتاب " الفجوة بين الامم الفنية والفتيرة (لندن : ماكميلان ، ١٩٦٢) باشراف غوستاف رانيس ، المفحات ٣٨٠ - ٣٩١ .

(٢) القرارات ٢٣٢ (٥٠ - ٢٢) المؤرخ في ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ و ٢٤١٧ (٥٠ - ٢٣) المؤرخ في ١٢ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٨ ، و ٣٠١٢ (٥٠ - ٢٧) المؤرخ في ١٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٢ .

(٣) القراران ١٥٧٣ (٥٠ - ٥٠) المؤرخ في ١٩ ايار / مايو ١٩٧١ ، و ١٩٠٤ (٥٠ - ٥٢) المؤرخ في ١٢ آب / اغسطس ١٩٧٤ .

بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا المفنية (العراق والأردن وسوريا ولبنان) الى البلدان المتقدمة النمو. وبالرغم من ان الدراسة تشمل ايضاً السياسات الوطنية فهي تركز بشكل اوسع على الاعتبارات الاقليمية .

وتشمل شجرة الكفاءات ، من زاوية هذه الدراسة ، الاشخاص العائزين على شهادة جامعية والعاملين والقاطنين في الخارج وكلاهما معاً . ونجد ، في دراسة هذه الهجرة ان هناك عادة تركيزاً على خريجي الجامعات في الحقول العلمية والطبية والهندسية .

لقد قمنا اثناً وسبعين هذه الدراسة بزيارات عددية لبلدان المنطقة ، من اجل مناقشة مشكلة هجرة الكفاءات مع المسؤولين الحكوميين ، وجمع المعلومات ذات الصلة . وبالبلدان التي قمنا بزيارتها هيالأردن والجمهورية العربية السورية وال العراق والملكة العربية السعودية واليمن واليمن الديمقراطي ، حيث بحثنا في هجرة القوى البشرية الرفيعة المستوى ضمن اطار الخطة الانمائية الوطنية . وقد تم في هذا الصدد ، جمع المعلومات المتوفرة عن هجرة القوى البشرية الرفيعة المستوى ، والمواطنين الذين يدرسون في الخارج ، والا موال التي يعولها المواطنون العاملون في الخارج ، كما تم الحصول على معلومات بشأن السياسات الحكومية المتعلقة بالهجرة ، والحدود الى الوطن والاستخدام ، والا جور وغيرها من النواحي . وقد ارسل استبيان يرمي الى تحديد مختلف السياسات والتدابير التي تتبعها بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا للحد من هجرة مواطنيها من الاختصاصيين ، من جهة ، واقناع العاملين في البلاد بالبقاء فيها والقاطنين في المخان بالعودة اليها ، من جهة اخرى .

ومن الصعبات التي واجهناها في اجراه هذه الدراسة عدم كفاية المعلومات عن هجرة الكفاءات في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، فضلاً عن ان التقديرات المتوفرة في البلدان المتقدمة النمو التي استقر فيها المهاجرون لم تكن تقييمات مستكملة او شاملة .

جيم - تنظيم الدراسة

تشمل هذه الدراسة خمسة فصول . يبحث الفصل الاول في مدى هجرة الكفاءات ، وهو يتضمن تقييمات عن حجم هذه الهجرة وعن انتقال القوى البشرية الرفيعة المستوى بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، وذلك في ضوء المهارات المتوفرة والمطلوبة في المنطقة . ويمثل الفصل الثاني تحليلاً لسياسات بلدان اللجنة تجاه هجرة الكفاءات . اما العوامل السلبية والايجابية التي يجب اتخاذها تجاه هذه الهجرة والنتائج المترتبة عنها فهي مدرجة في الفصلين الثالث والرابع . وقد يخصص الفصل الاخير بعدد من التوصيات الرامية الى حل المشكلة .

يستقر فيها المهاجرون هي المصدر الرئيسي للمعلومات، خاصة الأحصاءات المتعلقة بمشكلة هجرة القواعد.

وعندما تقارن هجرة القواعد من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بمقدار هجرة الكفاءات من جميع البلدان النامية نجد أنها تمثل نسبة مئوية منخفضة. فمجموع المهاجرين من اختصاصي جميع البلدان النامية في السبعينيات وفي مطلع السبعينيات تدّبلغ ٢٣٠٨٢٩ شخصاً، في حين أن عدد المهاجرين من منطقة الشرق الآدنى والشرق الأوسط، وهي منطقة تشمل بلدان إقليمية إضافة إلى بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، تدّبلغ ٤٠٤٠١ شخصاً، أي ما يساوي ٥٤ بالمائة من الصنف (١). غير أن هذا الرقم يقدر مدى هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة باقل مما هو، فعلاً كما هو مبين أدناه. كذلك فإن أثر هذه الهجرة على بلدان اللجنة نفسها أثر ضخم، حتى لو لم يكن لهذا المدى، بالقيمة المطلقة، بالاتساع الذي نجد له في مثيل آخر.

وكما يذكّر في الجدول رقم ١، فإن هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا إلى الولايات المتحدة وعدد ما قد شملت ٤٧٧٠ من الاختصاصيين العرب، خلال الفترة ١٩٦٩-١٩٦٢ . وبلغ عدد الذين هاجروا إلى كندا ٤٩٢٤ شخصاً أي حوالي عشرة بالمائة من الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة (انظر الجدول رقم ٢)، علماً بأنه ليست هناك إحصاءات متوفرة عن هجرة القواعد إلى بلدان أوروبا الغربية وأستراليا.

ويتضمن الجدول رقم ٣ معلومات أكثر حداًثة. فهو يذكر هجرة الكفاءات من الأردن إلى الولايات المتحدة تدّارتفعت من متوسط سنوي قدره ١٥٥ شخصاً في فترة ١٩٦٥-١٩٦٩ إلى متوسط سنوي قدره ٢٠٠ شخص في فترة ١٩٧٠-١٩٧٤ . وسبب هذه الزيادة الكبيرة هو، في الأساس، الأحداث الداخلية التي جرت في فترة ١٩٧٠-١٩٧١ . ولكن هذا لا يفسر كل الزيادة الحاصلة في المتوسط السنوي لهجرة الاختصاصيين الأردنيين إلى الولايات المتحدة.

ويتضمن الجدول رقم ٤ تقديرها لهجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، وهو تقدير يشطّهي الفترة ١٩٧٠-١٩٧٤ . وقد أخذ هذا الجدول في الاعتبار الأرقام الفعلية المنشورة بالأردن . والواقع أن إحصاءات الفترة ١٩٦٢-١٩٦٩ تتبع إلى التفاصيل من مدى هجرة الكفاءات من بلدان مثل سوريا، التي بلغ عدد المهاجرين منها من أصحاب الكفاءات ٨١٨٢ شخصاً خلال الفترة ١٩٥٦-١٩٦٩ (٢) . وعلى هذا الأساس فإن هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا يقدر مجموعها بحوالي ٢١٩٦ شخصاً خلال الفترة

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتربية والتنمية، النقل العكسي للتكنولوجيا: أبعاده وآثاره الاقتصاديون تواجههم حيث السياسات العامة (جنيف TD/B/C.61 ، ١٣ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٥) ، الجدول الف - ٢

(٢) القطر العربي السوري وهجرة العقول ، المنهج العربي العدد ٣٧ ، أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١ (بالعربية) .

- ٩ -

الجدول رقم ١ : صيغة الكفارات المرتبطة إلى الملايات المستخدمة الإجتماعية

(١٩٦٢ - ١٩٦٩)

بلدان المنطقة الفنطين السودان المجموع مجموع المهاجرين
الإنسانانيون في المعلوم الاجتماعية المعلوم الطبيعية

الأردن (١)	٦٨٨	١١٢	٤٣	٢٧	١١	٣٢	٠٣١٣٠	١١١٣٠	٨٤٥٥٦
العبقرية									
المربيه السورية	٤٣	١٣	٤٣	٣	٥	٦	٦٠٤٢	٦٠٤٣	٦٠٤٣
العراق	٢٢	٦	٣	٥	٣	٣	٢١١٢	٢١٣	٢١٣
لبنان	١١٢	٩٥	٢٠	٢٠	٦	٦	٦٦٦٧٦١	٦٦٦٧٦١	٦٦٦٧٦١
الجموع	٤٣	٣٢	٣٠	٣٠	٣	٣	٣٣٣٣٢	٣٣٣٣٢	٣٣٣٣٢

ال مصدر : الأنتقد الياس زين ، صيغة الأدمنية العربية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، صفحه ٢٣٣ (بالصربية)
(أ) مع الفلسطينيين

الجدول رقم ٣: مجموع المهاجرين و هجرة البقاء اثنين من الأردن
إلى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٦٥-١٩٧٤)

السنة	مجموع المهاجرين والعمال الفنيين	النسبة المئوية $(1/2) = (3)$	ومن شبابهم	
			(٢)	(١)
١٩٧٥	٧٠٣	١٠	٧٠	٧٠٣
١٩٦٦	١٥٣٢٥	٩	١٢٤	١٢٤
١٩٦٧	١٥٦٠٤	١١	١٧٥	١٧٥
١٩٦٨	٢٠١٠	٩	١٨١	١٨١
١٩٦٩	٢٢١٧	٨	٢٢٢	٢٢٢
١٩٧٠	٢٨٤٢	٩	٢٥٤	٢٥٤
١٩٧١	٢٥٨٨	٤	٢٤٩	٢٤٩
١٩٧٢	١٨٨٧٦	١٨	٣٤٨٢	٣٤٨٢
١٩٧٣	٢٥٠٠	١٢	٣٠٠	٣٠٠
١٩٧٤	٢٨٣٨	٧	٢١١	٢١١
المجموع	٣٧٢٠٢	١٤	٥٢٧٨	٥٢٧٨

المصدر: ت.أ. زعور، العوامل التي تؤثر في هجرة المتعلمين من ذوي المستوى
 الرفيع من الأردن إلى الولايات المتحدة، اطروحة دكتوراه ، جامعة
 ولاية فلوريدا ، ١٩٧٦ ، صفحة ٩

الجدول رقم ٤ - بـ : تقدیرات هجرة السفارات من بلدان اللجنة
الاقتصادية لغرب آسيا

طلاب التعليم العالي في بلدان
 مواطنو بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا
 الذين يدرسون في جامعات الولايات المتحدة

مجموع المدر	Parameter	المعلم	هجرة الكفاءات
١٩٥١٦	(أ)	واحد بالثانية	١٢٦
٢٣٩	(ب)	٢٠ - ٢٠ بالمئة	٤٤٨-٢٢٤ (المتوسط = ١٠٨٦)

المصدر : انظر الجدولين رقم ٥ ورقم ٦

(أ) متوسط سنوي ١٩٧٠ ١٩٢٥

(ب) متوسط سنوي ١٩٧٤ ١٩٢٥

الجدول رقم ٦ : الطلاب المنتسبون الى الجامعات
في بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (أ)

البلد	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	(ب)	(ب)	١٩٨٥
-------	------	------	------	------	-----	-----	------

الأردن	٣٢١٩٢	٩٦١٠	٤٥١٨	١٨٥٥٩	٢٨٢١٣	٢٨٢٧١٣	
الامارات العربية	-	-	-	-	-	-	
البحرين	٢٨٩	٩٦٤	١٨٠٥	١٨٠٥	٢٤٤٥	-	
الجمهورية العربية	٣٢٦٥٣	٦٥٢٦٥	٤٠٥٣٧	١٠٠١١٢	١٣٨٢٧٠٢	-	
السوبرior	٢٨٣٢٢	٨٨٣٢٣	٤٢٤٣١	١٤٥٨٥٢	٢١٩١٦٣	-	
العراق	-	-	-	-	-	-	
عمان	-	-	-	-	-	-	
قطر	-	-	-	-	-	-	
الكويت	-	-	-	-	-	-	
لبنان	٢٠٣٠٤	٤٢٥٧٨	٨٥٢٥٧	٥٨٢٦٦	٤٢٥٧٨	١٠٤٢٦٣	
المملكة العربية	٣٢٢٥	١٨٢٣٦	٨٤٩٢	٣٩٠٠٦	٦٥٢٥٩	-	
السعودية	-	-	-	-	-	-	
اليمن	-	-	-	-	٢٥٦٨١	٨٦٦٩	
اليمن	-	-	-	-	-	-	
الديمقراطية	-	-	-	-	-	-	
المجموع	٦١٣٥٢٥	٢٥٠٢٨١	١٤١٦٢١	٨٨١٥١	٦١٣٥٩٤	٤١٣٥٢٥	

المصدر: مهد التعليم الدولي ، Open Doors ، في ١١٨ وص ١٣٢

(أ) لا تشمل هذه الأرقام طلاب بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا الذين يدرسون خارج منطقتها للجنة . والاسقطات المgorاة لا تحسب حساباً لفتح بعاميات جديدة في الإمارات العربية المتحدة وقطر وغيرها من البلدان

(ب) اسقطات

وقد ادى تدفق الاختصاصيين وغيرهم من فئات القوى العاملة، الذى حصل مؤخراً ضمن منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، الى زيادة الضغط على سوق العمل في بلدان اللجنة "المصدرة" لليد العاملة . ولذلك فان هذه البلدان تهتم اهتماماً أكبر بالصناعات الناشئة عن ذلك فيما يتعلق بالاختصاصيين والعمال المهرة ، وضرورة رفع مستويات الاجور على فترات اقصر مما كان في الماضي .

بأء - المقارنة بين هجرة الكفاءات والمهارات المطلوبة في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا

تشير تقديرات القوى البشرية المتاحة في البلدان المصدرة للنفط، الى وجود عجز صاف يبلغ حوالي ٢٥٠٠٠ عامل (١) في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ . (انظر الجدول رقم ٧ للمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين) . ان تنفيذ الخطة الانمائية الطموحة في المنطقة يتضمن توفر القوى البشرية من مختلف الشهادات وتوالى اختصاصات ومتطلباتها وذلك الى حد كبير . واذا افرزتنا النسبة المئوية للاختصاصيين وشبيه الاختصاصيين تمثل حوالي ١٢ بالمائة (٢) من المجموع فان بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا المنتجة للنفط ستحتاج ، في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨٠ ، الى ٩ الف من المهاجرين من اصحاب الكفاءات العالية . وهذا يعني ان ثمة حاجة الى ١٨٠٠٠ اختصاصي في السنة الواحدة .

وهكذا نجد ان هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا الى البلدان المتقدمة النمو (حوالي ٠٠٠ ،٤ اختصاصي عربي) يجعل الحالة تزداد سوءاً . الواقع ان منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا تستطيع بسهولة استيعاب هذا العدد من الاختصاصيين بخاصة تنفيذ مشاريعها الانمائية وذلك لأن الحاجة هي الى ٥٤ اصحاب المهاجرين من اصحاب الكفاءات .

والجدير باللاحظة ان هجرة الكفاءات تحصل في مجالات مهنية باللغة الانجليزية كالهندسة والعلوم الطبيعية والطب وغيرها من المهن المتطلبة التي تحتاج إليها منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا حاجة ماسة . وكما سيأتي فيما بعد فان على بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ان تنسق سياساتها وان تتخذ تدابير عملية مشتركة لمكافحة هجرة الكفاءات وتنظيم تدفق الاختصاصيين فيما بينها .

(١) هذا تقدير متاح اذا اضيف الى الرقم المتعلق بالبلدان الثلاثة المذكورة في الجدول رقم ٧ (١٦٠ ألف) تقديرات اجمالية عن الامارات العربية المتحدة وقطر وعمان . انظر راس الحالات القطرية ، ج. س. بيركن وس. أ. سنكلير ، المشروع الدولي للهجرة ،

١٩٧٨ - ١٩٧٧

(٢) هذه النسبة هي أعلى من النسبة المطبقة سابقاً في تقدير احتياطي الاختصاصيين وذلك بسبب طبيعة المشاريع الانمائية الباري تنفيذها والا نخاض الذي تم ، بالتالي النسبة في القوى العاملة اليمنية الموجودة في البلدان المصدرة للنفط .

الفصل الثاني : سياسات بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا

ازاء مشكلة هجرة الكفافات

من بين النتائج العامة التي توصلت إليها هذه الدراسة أنه لا توجد سياسة إقليمية ثابتة تتعلق ب الهجرة الكفافات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا . إلا أن هناك شعوراً مشتركاً لدى جميع بلدان اللجنة بأن هجرة الكفافات من المنطقة إلى البلدان المتقدمة تشكل خسارة لها وأنه ينبغي بذل الجهد لعكس هذا الاتجاه .

ويمكن تفسير فقدان السياسة الإقليمية العامة في هذا المجال على النحو التالي :

-- حتى مطلع السبعينيات ، كانت سياسةقوى البشرية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا تقوم على الافتراض الفطري بأن القوى البشرية لا تشكل عقبة أو عاملًا معيقًا أمام عملية التنمية في بلدان اللجنة . وكانت هناك بطالات بين خريجي الجامعات في الأردن وسوريا ولبنان ، وكانت هذه البلدان تشعر بالارتياح لأن جزءاً من القوى البشرية ذات المستوى العالى لديها يجرى استيعابه في البلدان العربية المجاورة .

-- واقع ان البلدان الاعضاء في اللجنة لا تعانى ذات المشكلة بالنسبة لهجرة الكفافات فهى لذلك لا تتخذ مؤقتاً موحداً ازاءها . ومن وجہه هذه الدراسة ، وربما من وبيات أخرى ، يمكن تقسيم بلدان اللجنة إلى ثلاث فئات متمايزة : فئة البلدان "المحضر مصدرة" للقوى البشرية الرفيعة المستوى ، كالاردن ولبنان وسوريا ، وفئة البلدان "المحضر مستوردة" للقوى البشرية الرفيعة المستوى ، كالملوكية العربية السعودية والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ، وفئة البلدان الأقل نمواً "المحضر مصدرة" للقوى البشرية غير العاملة أو ذات الدرجة المتوسطة محسن الهمارة ، كاليمن واليمن الديموقراطية .

وتختلف السياسات العاملية لهذه البلدان فيما لا وضاعها الخاصة . وعليه في بينما لا توجد سياسة إقليمية لهجرة الكفافات ، توجد لدى بعض البلدان الاعضاء سياسات وطنية صريحة في هذا المجال .

وبينيفي علينا مع ذلك الا نحمل القول الأنف الذكر عن عدم وجود سياسة إقليمية بالنسبة إلى مشكلة هجرة الكفافات أكثر مما يحتمل . فاولاً ، أعتبرت البلدان الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، في نطاق المؤسسات الإقليمية كمنظمة العمل العربية ومركز التنمية الصناعية للدول العربية والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، عن اهتمامها باتخاذ بعثرة التدابير لخفيف تدفق القوى البشرية الرفيعة المستوى إلى المناطق الأخرى وبतر غريب مواطنيها العالميين في البلدان المتقدمة بالعودة إلى البلاد . وفوق ذلك ، عقدت

- توفير المناخ الملائم للاختصاصيين لتمكينهم من التفكير والعمل بحرى وابداع .
- ان تركز الحكومة اهتمامها على جهود التنمية لتوسيع نطاق فرص العمل للاختصاصيين .
- توفير المناخ العلمي في مؤسسات الابحاث ومرافق العمل الضرورية .
- تحسين ظروف معيشة الاختصاصيين ، بما في ذلك دفع رواتب أعلى .
- اصدار ما يلزم من القوانين والأنظمة من أجل توفير ظروف متساوية للاختصاصيين بقطع النظر عن المؤسسة التي يقطنون فيها .
- اعتماد سياسات جديدة بشأن البعثات الدراسية والاحتفاظ بالاتصال مع الطلاب في الخارج .
- التعاون مع البلدان العربية الأخرى في وضع الطرق الكفيلة بالحد من تدفق القوى البشرية فالرفيعة المستوى إلى الخارج .
- تحسين النظام التربوي ، لا سيما على مستوى الجامعات .

وأجوبت دراسة في عام ١٩٧٣ من قبل مركز الابحاث التربوية والنفسية في جامعة بغداد بعنوان "الخربيجون العراقيون غير العائدين من الخارج ١٩٥٨ - ١٩٧٠" .
في فترة ١٩٥٨ - ١٩٧٠ ، أرسل ٣٨٢٥ طالبا للدراسة في الخارج بتمويل كلي أو جزئي من قبل الحكومة . ومن أصل هذا العدد تخرج ٣٦٤٣ ، ولم يعد ٣٣٥ (أي نسبة ٧٪ بالمائة) إلى البلاد . كما غادر حوالي ألف شخص آخر العراق في ذات الفترة للدراسة في الخارج على حسابهم الخاص . وكانت نسبة الذين لم يعودوا إلى البلاد بين هذه الفئة لا خيرة أعلى بكثير من الفئة الأولى .

وجاء في الدراسة أن نسبة ٣٩ بالمائة من غير العائدين درسوا في الولايات المتحدة الاميركية ، و٢٣ بالمائة في جمهورية المانيا الاتحادية . وفضلا عن ذلك ، كانت نسبة غير العائدين من الاختصاصيين في العلوم الطبيعية والتطبيقية أعلى بكثير (٨١٪ بالمائة) من الاختصاصيين في العلوم الإنسانية (١٨٪ بالمائة) .

وستت الحكومة العراقية القانون رقم ١٨٦ لعام ١٩٧٠ من أجل ترخيص الاختصاصيين العراقيين المقيمين في الخارج للعودة . وبالنظر لثره المحدود ، استبدل هذا القانون بقانون أشمل وأسخن رقم ١٥٤ في عام ١٩٧٤ . وينطبق القانون ١٥٤ على العراقيين

وبالاضافة الى قانون ١٥٤ ، تفرض الحكومة العراقية قيودا على تدفق الاختصاصيين الى الخارج • وعلى سبيل المثال ، لا يسمح للأطباء والمهندسين بمغادرة العراق الا بعد تقديم كفالة • وقد وضع حد للدراسة ما قبل الجامعية في الخارج • ولا يسمح للخبراء العراقيين بالعمل لدى منظمات الام المتحدة الا في حالات محددة •

وبالاضافة الى ذلك ، تتبع الحكومة سياسة تربوية تتوافق مع مستلزمات تنمية القسمى البشرية • وعليه ، فقد تزايدت نسبة الملتحقين بالمعاهد الفنية والعلمية في الجامعات • وينطبق ذات الشيء على المعثاث الدراسية العراقية في الخارج • ومنحت الحكومة بعض العاملات لوظائف معينة في جهاز الخدمة المدنية •

الجبل ول ٩٠ الاشخاص المولدون للعاصف ون انتصاراً مصريين حسب الدليل على التضليل

موصلون الماء دون إلى العراق مصنفين حسب النوعية بالستخدام
(الغاية لشهران الثاني /نوفمبر ، ١٩٧٥)

النوع	المجموع	الناتج	المجموع	الناتج	المجموع	الناتج
دكتوراه	١٣٧	٦٣	٢٠٨	٩٥	٦١	٣٧
ماجستير	٣٤٣	١٦٣	٦٦	٣٧	٦٦	٣٧
دبلوم تقني	٦٤	٣٦	٦١	٣٦	٦١	٣٦
دبلوم عالي	٦٦	٣٣	٦٦	٣٣	٦٦	٣٣
الإجمالي	١٧٦	٩٩	١٩٩	١٠٣	٦٦	٣٧
الناتج	٦٦	٣٣	٣٣	١٦٣	٦٦	٣٣
المجموع	٢٥٨	١٣٠	٦٦	٣٦	٦٦	٣٦

المقدمة : جمعت هذه الارقام من سجلات المديرية العرقية الخاصة بتحديد الاشخاص المؤودلين مکارون الاول / دیسمبر ١٩٥٠ .

ومع الاتساع الذي شهدته الاقتصاد الاردني من جراء تنفيذ خطة التنمية الثالثة (١٩٧٣ - ١٩٧٥) وخطة التنمية الاقتصادية (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، وازدياد رحمة التنمية في البلدان المصدرة للنفط في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، أصبحت هجرة الكفاءات، ولا سيما تدفققوى العاملة إلى الخارج، مشكلة أكثر بروزا في الأردن.

وقد تحقق في الأردن عدد من النشاطات التي كان لها بعض الاثر على مشكلة هجرة الكفاءات. وعقدت ثلاث حلقات دراسية عن المقوم البشري في السنوات ١٩٧١ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦، وعقدت ندوة وطنية رفيعة المستوى بقصد القوى البشرية في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٤، نقاشت بين أمور أخرى مشكلة خريجي الجامعات وهجرة الكفاءات. وأجريت دراسات خاصة بقصد الآثار الاقتصادية للتعليم الجامعي في الأردن (١). وجمعت دائرة الاحصاءات العامة البيانات عن الطلاب الأردنيين في الخارج (٢).

ونشر جدول محدود بخريجي الجامعات من قبل مجلس البحث العلمي في الأردن في عام ١٩٧٦. وتتناول الجدول بالدرجة الأولى الخريجين الأردنيين المقيمين في الأردن، ولم يشمل مجموع خريجي الجامعات الأردنيين الذين يعتقد بأنهم يقيمون في الخارج. وقد أظهر الجدول ما يلي:

النسبة المئوية	عدد الخريجين	مستوى التعليم
٩١	٦٣١٠	اجازة في الآداب / العلوم
٣	٢٢١	دبلوم
٤٥	٣١١	ماجستير
١٥	١٠٥	دكتوراه
١٠٠	٦٦٤٧	المجموع

(١) أنظر دراسة تيسير عبد الجابر، "الآثار الاقتصادية للتعليم الجامعي في الأردن" ، أيلول / سبتمبر ١٩٧٤ ، دراسة مقدمة إلى الجمعية العلمية الملكية في الأردن (بالجريدة) .

(٢) دائرة الاحصاءات العامة ، الطلاب الأردنيون في المرحلة الثالثة من التعليم ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، عمان ، ١٩٧١ (باللغة العربية) .

ان هذا التقدير لعدد الاردنيين العاملين في الخارج (٣٠٤١٨٦) هو التقدير الشامل الوحيد المتوفر حالياً ، بانتظار القيام بتقدير اكثراً ووثقاً .

وفي الوقت الحاضر تؤثر مشكلة هجرة الكفافات وتتدفق الاردنيين ^{البعض} من المهرة وشبيهه بشكل جدي على ظروف سوق القوى العاملة في الاردن . وبشكل النقص في الاختصاصيين عقبة أمام جهود التنمية الاقتصادية ، وبطار من ضغوطها تؤدي ومتواصلة على مستوى الأجور ، كما وأن حركة التنقل الناشطة للقوى العاملة تستتبع هدراً ملحوظاً على الصعيد الوطني .

وتحت وطأة هذه الظروف ، شكلت الحكومة الاردنية في حزيران / يونيو ١٩٧٧ لجنة فنية لدراسة مشكلة هجرة الكفافات . وتألفت اللجنة من ممثلين مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية برئاسة الامين العام لمجلس القوى للتخطيط . ورفعت هذه اللجنة تقريرها في آب / أغسطس ١٩٧٧ وأوصت بعدد من التدابير التي توردها تحت العنوانين الاربعة التالية :

١- توفير ما يلزم من الحواجز المالية وغيرها من أجل التخفيف من هجرة الكفافات من الاردن . وبشمل ذلك الاعانات المالية وسياسة الدخل ومشاركة السكان وغيرها ،

٢- تنظيم تدفق القوى البشرية الاردنية الرفيعة المستوى إلى البلدان الأخرى عن طريق عقد الاتفاقيات العمالية ، وتقديم الدعم الرسمي للمستخدمين الحكوميين عن طريق التعاقد وغير ذلك ،

٣- زيادة عرض القوى العاملة في الاردن عن طريق المزيد من التركيز على التدريب في مختلف أشكاله ، وزيادة مشاركة المرأة في القوى العاملة ، والسماح بالعمل لبعض الوقت والاستعانة بالقوى العاملة غير الاردنية وغيرها ،

٤- القيام بصورة دورية بمسوحات ودراسات للقوى البشرية الاردنية للحصول على معلومات احصائية موثوقة .

ولم توص اللجنة الفنية باية تدابير قسرية لفتح المزيد من تدفق الاختصاصيين الاردنيين إلى الخارج . ويتوافق موقفها هذا مع النظام الاقتصادي في الاردن والسياسة العامة التي تتبعها الحكومة إزاء القوى البشرية .

وتعترض الحكومة الاردنية توفير المزيد من الحواجز المادية وغيرها للقوى البشرية بالرفيعة المستوى . وتنقذ الموارد المادية المحدودة عائقاً أمام قيام الحكومة بذلك ، لا سيما بالنظر للجهود الانهائية بمتضمن خدمة التنمية الخمسية الحالية . ومع ذلك ، فقد أصدرت الحكومة قرارين تنظيميين لفتح بمحاجة ما العلاوات إلى الموظفين الحكوميين ، بالإضافة إلى منح العلاوات الفنية للاطباء

الماجستير والدكتوراه ، من أصلهم ٤٠٠٠ خريج جامعي . وبنطاف عدد كبير من بين هؤلاء من الأطباء والمهندسين . وفي ذات الوقت ، كان هناك ٦٠٠ طالب سوري ملتحقين بالجامعات الالمانية .

وفي عام ١٩٧١ تشكلت لجنة لدراسة دارق ووسائل استبيان الخبرات الفنية والعلمية في سوريا . ورفعت الدراسة الى المؤتمر الثاني للتنمية الاقتصادية الذي عقد في دمشق بين ١١ او ٢٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧١ . وتبيّن أن نسبة ٥٧ بالمائة من القوى البشرية الرفيعة المستوى في حقل العلوم اثناء فترة ١٩٥٦ - ١٩٧٩ لا تقيم في سوريا . وهذا يعني بالأرقام ان ٨١٨٢ شخصاً من ذوى الكفاءات العلمية السوريين ، من أصل ما مجموعه ١٤٣٥٠ ، يقيمون في الخارج . وهذا يمثل متوسط خسارة سنوية برأي المال تبلغ ١٤٤ مليون ليرة سورية في ذات الفترة (أنظر الجدول ١١ التالي) :

الجدول ١١ - تقديرات تدفق ذوى الكفاءات العلمية السورية إلى الخارج في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٧٩

التخصص	العدد في ١٩٥٦	العدد المتوقع في ١٩٧٩	العدد الفعلى في ١٩٧٩	تقدير التدفق المئوية للتدفق ١٩٥٦ - ١٩٧٩
الهندسة	٤٤٤	٥٠٠٨	٢٣٢١	٦٠٤
العلوم	٦٠٤	٢٣٢١	٦٧٩	١٣٩٢
الطب	١٠٢٩	٤٣٩٠	١٥٦١	٣٧٦٩
طبع الأستان	٤٣٥	٥٨٠	٣٨٥	١٩٥
الطب البيطري	٣٥	٨٨	٤٤	٤٤
الصيدلة	٣٩٢	٩٠٠	٦٣٦	٣١٤
الزراعة	٥٠	١٠٦٣	٦٤٤	٤١٦
المجموع	٢٨٣٩	١٤٣٥٠	٦١٦٨	٨١٨٢
				٥٧

المصدر : تقرير اللجنة من "النشر العربي السوري ودرجة العقول" ، مجلة المهندس العربي ، العدد رقم ٣٧ ، ايلول / سبتمبر - تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧١ ، ص ٦٧ (باللغة العربية) .

الجدول ١٢ - تقدیرات هجرة الكفافات من لبنان

الا خخصاصي	١٩٦٧ (سنويما)	١٩٦٧ (قبل سنويما)	بعد ١٩٦٧ (سنويما)
صوند سون	١٠٠	٤٠	٢٠٠ - ١٠٠
ذوو الكفافات العاملة (نوع درجة جامعية)	٤٠	٤٠	٨٠
ذوو الكفافات العاملة (دكتوراه)	٥٠	٤٠	٥٠
أطباء	٤٠	٤٠	٨٠ - ٦٠
المجموع	٤٣٠	٤٣٠	٤١٠ - ٤٣٠

المصدر : أنطوان زحلان ، "هجرة الكفافات من لبنان" ، وزارة الاعلام ، الحلقة الدراسية عن هجرة الكفافات ، بيروت ، ٣٠ - ٣١ آيار / مايو ١٩٧٦ ، ص ٤٣

ومن نمو الاقتصاد اللبناني حصل تدفق من الأيدي العاملة إليه تضمن نسبة كبيرة من الاختصاصيين . وفي ١٩٦٣ مثلاً منحت الحكومة ١٩٥٣٠ جازة عمل لغير اللبنانيين ، من أصلها ٤٨٠٤ جازات لقوى طائلة رتبة المستوى (١) ولم يشهد أي من بلدان اللجنة، باستثناء البلدان المنتجة للنفط ، مثل هذا التدفق من القوى العاملة الرفيعة المستوى .

ان تجربة الاقتصاد اللبناني هي تجربة فريدة من نوعها في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . فهي نقل اقتصاد السوق الكلي ، الذي ظل طويلاً مرجحه إليه التقى كونه لم يبرأ تماماً للغاية ، وتدفق رؤوس الأموال والاستثمار ، ونفسية اللبناني التجاريه الجشعة ، اتبعت الحكومة اللبنانية سياسة عدم التدخل إزاء هجرة الكفافات والهجرة عموماً . ولم تتخذ أية تدابير خاصة لترغيب الاختصاصيين اللبنانيين في العودة إلى البلاد أو لا بقاءهم فيها .

وقد أجهضت عملية النمو في لبنان في ١٩٧٥ مع بداية الحرب الأهلية المدمرة المستوي استمرت حتى تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ . وحدثت موجة كبيرة من الهجرة شملت الآلاف الاختصاصيين . وبالنظر إلى عدة عوامل ، منها انعدام الاستقرار وفقدان الأمان وانخفاض

(١) مديرية الأحصاء المركزى ، كتاب الأحصاءات السنوية ، ١٩٧٣ ، ص ٩٣ .

١- تشدد هذه البلدان كثيراً على تنمية مواردها البشرية الوطنية عن طريق توسيع أدامتها التعليمية على كل المستويات ، ووضع برامج الملح الدراسي لطلابها في الجامعات العربية والاجنبية ، وانشاء جامعات وطنية ومؤسسات أخرى للتعليم العالي .

ومن بين السياسات الضئلية التي تكمن وراء التركيز الخاطئ على تنمية القوى العاملة الوطنية الرفيعة المستوى ، الاهمية التي تعلقها هذه البلدان على قيام مواطنينها بالاشراف الفني والإداري على كل انواع الوكالات والاجهزة الحكومية .

٢- يتم اللجوء على نطاق واسع في البلدان المصدرة للنفط الى القوى العاملة الرفيعة المستوى "المستوردة" ومن الملحوظ أن كل بلد يتجه الى تنويع استخدامه للاختصاصيين الاجانب من عدد من البلدان العربية والاجنبية .

الجدول ١٣ - تقديرات القوى العاملة المتوفرة في المملكة العربية السعودية والكويت في ١٩٧٥

الكويت	المملكة العربية السعودية (١)				
	(٢) السعوديون غير السعوديين نسبة غير الكويتيين غير الكويتيين (٣)	(١) السعوديون غير السعوديين نسبة غير الكويتيين غير الكويتيين (٢)	(١) السعوديون غير السعوديين نسبة غير الكويتيين غير الكويتيين (٣)	(٢)	(٣)
القوى العاملة الرفيعة المستوى	٨٠٨٠٠	٥٣٤٠٠	٤٤٦٩٠	١٠٧٨٤	٣٩
المهن الأخرى	٧٧٩١٠٠	٦١٤٦٠٠	٥٣٧٢١	٦٠٣٩٩	٦١
المجموع	٨٠٩٩٠٠	١٣١٤٠٠	٣٩٨٤١١	٢٦١٨٣	٤٠

المصدر : وزارة التخطيط ، المملكة العربية السعودية ، الخدمة الإحصائية الثانية ، ١٩٧٥-١٩٨٠ ، و مجلس التخطيط ، تعداد السكان في الكويت ، ١٩٧٥ مايو / مايو ١٩٧٦ .

(١) يشمل بند المهن الأخرى بالنسبة للسعودية عمال غير مهرة منهم حوالي المليون يملي من العمال غير المهرة .

وتتميز هذه البلدان ، بين أمور أخرى ، بعدد ضئيل جداً من القوى العاملة الوطنية التي فينسبة المسنوى بالنسبة إلى مجموع القوى العاملة . وهذا ما يعترف به البلدان على الصعيد نفسه الرئيسية أما تطورها الاقتصادي والاجتماعي . وقد بلغ مجموع عدد خريجي الجامعات العاملين مع الحكومة في اليمن في ١٩٧٤ ، ٦١٨ شخصاً ، و٣٨٣ شخصاً فقط اختصاصهم الرئيسي هو العلوم الطبيعية^(١) . ومن خلال المناقشات مع المسؤولين الحكوميين في ١٩٧٥ قدر عدد خريجي الجامعات العاملين في اليمن الديمقراطية بحوالي ١٠٠٠ شخص . وبفتران^(٢) تكون التقديرات الخاصة بسلطنة عمان أدنى بكثير .

ويرغم اعتماد هذه البلدان برفع عدد اختصاصيها ، لا زال الانتساب إلى الجامعات محدوداً للغاية . وتقبل جامعة عدن حوالي ٦٠٠ طالب سنوياً ، مقابل ٧٠٠ طالب ، من ضمنهم المستفيدين من المنح الدراسية يلتحقون بالجامعات خارج البلد . وقد بلغ عدد الطلاب اليمنيين المنتسبين والمستفيدين في جامعة صنعاء^(٣) طالبها في ٢١١ ١٩٧٤^(٤) (ألف) وبلغ عدد الطلاب العاملين الذين يدرسون في الخارج ٣٧٤ طالباً فقد^(٥) .

ويواجه البلدان الأقل نمواً في منطقة اللجنة تدفقاً كبيراً من قوتها العاملة إلى الخارج ، قوامه من العمال غير المهرة وشبه المهرة بالدرجة الأولى . ويتجه هذا التدفق نحو البلدان المصدرة للنفط في اللجنة ، وبهاجر بعض اليمنيين إلى البلدان المتقدمة . وعلى الرغم من عدم توفر البيانات عن عدد هؤلاء المهاجرين ، فإنهم يقدرلون بحوالي ٣٢١ مليون يمني^(٦) ، وحوالي ٢٥٠ ألف عامل من اليمن الديمقراطية . وتعمل نسبة كبيرة من القوى العاملة العمانية في دول الخليج والمملكة العربية السعودية .

ورغم انخفاض العدد المطلق والمعدل النسبي للاختصاصيين الوطنين في هذه من البلدان ، فإنهم يشهدان تدفقاً في الاختصاصيين إلى الخارج ، لا سيما من اليمن الديمقراطية ولكن هذا التدفق يتوجه في معظمها نحو البلدان الأخرى في منطقة اللجنة .

ولوحظ أيضاً أن عمان واليمن تلجان إلى القوى البشرية الأجنبية بما فيها العمال شبه المهرة ، لطبية احتياجاتها من القوى العاملة . ومن أصل ١٣٢ ألفاً من السكان الناشطين^(٧) اقتصادياً العاملين في القطاع الحديث في عمان ، هناك فقط ٥٨ ألفاً من العمالين .

(١) اليمن ، كتاب الاختصاصات السنوية ، ١٩٧٤ - ١٩٧٥ ، ص ١٨٨ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٣) بيركس وسينكلر ، مشروع الهجرة الدولية ، سلطنة عمان (الجزء الأول) ،

(٤) بن غورهام ، التحدي الذي يطارحه توزيع القوى العاملة في الشرق الأوسط ، مدابوعة على المستسل، ١٩٧٧ .

(٥) بيركس وسنكلر ، نفس المرجع السابق ، ص ٦٨ - ٦٩ .

الجدول ١٤ تقديرات الشعب الفلسطيني (بالآلاف)

البلد	١٩٧٠ (١)	١٩٧٠ (٢)	١٩٧٢ (١)	١٩٧٢ (٢)	١٩٧٢ (ب)
الأردن	٥٠٦	٤١٢	٦٤٠	٥٣٥	١٠٩٣
الضفة الغربية	—	—	٣٢٠	٣٢٣	٢٠٣
قطاع غزة	١٩٨	٢٢١	٣٢٣	٣٢٣	٤٠٩
لبنان	١٢٢	١٠٢	٢١٢	٢١٢	٤٦٠
الجمهورية العربية السورية	٨٢	٩٣٥	١٩٢	١٩٢	١٧٤
الكويت	—	—	—	—	١٠٤
مصر	—	—	—	—	٣٧
المملكة العربية السعودية	—	—	—	—	٢٢
دول الخليج	—	—	—	—	١٦
العراق	٥٠	٦١٤	١٧٤٥	١٧٤٣	١٥٢
ليبيا	—	—	—	—	٥
المجموع	٩١٤	٩٣٣	١٧٤٥	١٧٤٣	٢٩٤٣

المصدر : بـ٠ غورام ، التحدى الذى يطرحه هوزع القوى العاملة في الشرق الاوسط
مطابقة على المستسل ، ١٩٧٧ ، الجدول (١) .

- (أ) اللاجئون المسجلون لدى وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الاوسي
- (ب) أرقام منظمة التحرير الفلسطينية ، تستند هذه الأرقام إلى تقدير النمو السكاني البالغ ٣٪
بالمائة ، وهي لا تشمل تقديرات الـ ٣٨٢ ألف فلسطيني في اسرائيل .

الفصل الثالث - أسباب هجرة الكفاءات

نقد مسحة

ان أسباب هجرة الكفاءات واحدة بالنسبة لجميع البلدان النامية تقريباً . وينطبق ذلك أيضاً على بلدان المجموعة الاقتصادية لغرب آسيا . ولما كانت أسباب هجرة الكفاءات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة ، بصورة عامة ، قد نوقشت باسهاب في المؤلفات الاقتصادية خلال العقود الماضيين ، فسوف تعالجها باختصار في هذه الدراسة .

وكما هي الحال في البلدان النامية الأخرى ، فإن هناك العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية المعقدة والمتباينة تدفع إلى هجرة القوى البشرية الفنية والماهنة من بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا إلى البلدان المتقدمة . ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى عوامل "دفع" وعوامل "جذب" . ومن بين عوامل "الدفع" التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وعدم وجود سياسات فعالة للقوى البشرية والعمال ، وانخفاض المرتبات ، وعدم الاستقرار السياسي والضغط السياسي ، وفساد الهيكل الإداري ، وظروف العمل الصعبة ، ونظام التعليم السائد ، والخدمة العسكرية . ومن ناحية أخرى ، فإن ارتفاع المرتبات ومستويات المعيشة ، ووجود فرص أكبر للمغادرة ، وأفاق للمستقبل أكثر اشراقاً ، وارتفاع درجة التطور العلمي والتكنولوجي ، الخ ، تعمل على "جذب" الفنيين إلى البلدان المتقدمة . وواضح أن قرار المиграة لا يأتي نتيجة عامل واحد فقط من هذه العوامل بل نتيجة تفاعل بين بعض هذه العوامل أو كلها (١) .

وليس كل عوامل "دفع" موجودة في البلدان النامية ولا كل عوامل "الجذب" موجودة في البلدان المتقدمة . وعلى سبيل المثال ، فإن الروابط الأسرية والمشاعر الوطنية للمرء نحو بلده تشكل عاطل جذب قويين في البلدان العربية ، في حين أن اختلاف القيم الثقافية قد يشكل عامل "دفع" في البلدان المتقدمة . غير أنه عند اتخاذ قرار المиграة ، تتغلب عوامل "الدفع" على عوامل "الجذب" في وطن المرأة والمسك بالعكس .

وأخيراً ، تجدر الإشارة إلى أن عوامل "دفع" و "الجذب" وإن كانت سائدة ، بصورة عامة ، في البلدان النامية والمتقدمة ، فهي ليست متماثلة بل تختلف من بلد آخر ومن فترة لأخرى تبعاً لمستوى التنمية في البلاد وهيكلها المؤسسي والاجتماعي وثقافتها (٢) .

(١) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، هجرة الكفاءات من خمس بلدان نامية (نيويورك ، الأمم المتحدة ، ١٩٧١) ص ١٤ .

(٢) جريجوري هندرسون ، هجرة القوى العاملة ذات المهارات المالية من البلدان النامية . (نيويورك ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، ١٩٧٠) .

بصفة عامة ، ان الخريجين ظلوا عاطلين لفترة تبلغ في المتوسط ٤٢ شهر قبل العثور على وظيفة وأن حوالي ١٠٠ في المائة من الخريجين كانوا متعاطلين وقت أن كان السيد سلاح يجري دراسته (١) . وفي الأردن ، تصل البطالة الى أعلى مستوى بين خريجي المدارس الثانوية والجامعات ولا سيما في ميدان العلوم الإنسانية (٢) . والحال كذلك ايضاً في لبنان .

وتعد البطالة السافرة والمتقدمة في بلدان اللجننة الاقتصادية لغرب آسيا نتيجة للتتوسيع الكبي الكبير في نظام التعليم وفي عدد الخريجين ، الذي سبق التوسيع في مستوى النشاط الاقتصادي . وقد تميزت التنمية الصناعية في الشرق الأوسط ، ككل ، ببطء شديد وكانت فرص العمالة محدودة في هذا القطاع (٣) . ورغم أن القطاع الزراعي هو اهم قطاع في جميع البلدان غير المصدرة للنفط تقريباً بمنطقة اللجننة الاقتصادية لغرب آسيا ويستخدم الجزر الأكبر من القوة العاملة ، الا أنه لا يزال في مرحلة تقليدية . ومن ثم لا يستوعب سوى عدد ضئيل من الأيدي العاملة الفنية والمهنية ، ويعكس ظاهرة البطالة المتقدمة الى حد كبير . ويتجلى ذلك بوضوح في سوريا حيث ازداد عدد العمال في القطاع الزراعي بنسبة ٤٩ في المائة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ ، في حين هبطت قيمة الانتاج الزراعي من ١٤٠٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٦٣ الى ١٣٢٢ مليون ليرة سورية (بالاسعار الثابتة) في عام ١٩٧٠ . كما نقصت المساحة الزراعية المستغلة من ٣٤٨٠ مليون هكتار في عام ١٩٦٠ الى ٣٢٩٩ مليون هكتار في عام ١٩٧٠ (٤) .

وتتفتح العمالة الناقصة والاستخدام الناقص للمهارات من كون أن ٣٥ في المائة من قوة العمل المشتغلة في الأردن من حملة الدرجات الجامعية يعطلون في وظائف لا تتطلب مثل هذه الدرجات بسبب النقص في فرص العمالة المناسبة (٥) . وان احتياج الشخص ذي المهارة العالية لقبول نوع من العمل أدنى من قدراته يسبب اضطراباً شديداً للروح المعنوية .

(١) شفيق سلاح ، "البطالة المتقدمة ووسائل استئصالها" ، ندوة حول آثار التغيرات السكانية على الاصحاء والتخطيط ، تموز/يوليو - آب/اغسطس ١٩٧٤ ، ص ٢١ (بالجريدة) .

(٢) هذه المعلومات مستقاة من احاديث من المسؤولين الحكوميين .

(٣) معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، "هجرة الكفاءات من خمس بلدان نامية" ، المرجع نفسه ، ص ٨٩ .

(٤) شفيق سلاح ، المرجع نفسه ، ص ١٢ .

(٥) دائرة الاصحاء العامة ، مسح القوى العاملة ١٩٧٠ ، آذار/مارس ١٩٧٢ ، ص ١١٢ .

وليس الفجوة في الرواتب بين البلدان النامية والمتقدمة هي التي تقوم فقط بدور رئيس يدفع على الهجرة بل تلعب هذه الدور أيضا التفاوت في الرواتب داخل القطر الواحد، وفضلاً عن ذلك ، فإن الفوارق الكبيرة السائدة في الرواتب بين بلدان منطقة اللجننة الاقتصادية لغربية آسيا تفسر إلى حد كبير تدفقات الأخصائيين من البلدان غير المصدرة للنفط إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج .

(د) عدم وجود سياسات فعالة للقوى البشرية والعمالة

لم يتم بعد معالجة سياسات فعالة لتنظيم القوى العاملة والعمالات بشمول وكفاءة في منطقة اللجننة الاقتصادية لغربية آسيا . وهناك اختلاف كبير بين مجالات التخصص لمعظم خريجي الجامعات وبين الاحتياجات الفعلية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ومع العرض الزائد من خريجي الحقوق والعلوم الإنسانية والنقص في اللغات الأخرى، وخاصة ذلك في الاختصاصات العلمية تتضمن الحاجة إلى وضع تنظيم للقوى العاملة . ذلك أن ٦٠٪ في المائة من الطلبة العرب يتخرجون في الحقوق والعلوم الإنسانية ، و ١٤٪ في المائة يتخرجون في إدارة الأعمال والعلوم الاجتماعية ، و ٢٠٪ في المائة يتخرجون في التربية ، و ٤٪ في المائة في الطب ، و ١٪ في المائة في الهندسة ، و ١٪ في المائة في العلوم الديلمية (١) .

ويعتبر تحظيط القوى العاملة في بلدان اللجننة الاقتصادية لغربية آسيا اداة بيانيّة وليس وسيلة للتاثير في العرض والطلب في مجال القوى العاملة . ذلك أن العرض الزائد من الخريجين في بعض ميادين التخصص هو نتيجة لنسبية الكبيرة من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج على حسابهم الخاص دون أي اشراف حكومي . وفي الأردن ، نجد من ناحية العرض أن ٩٠٪ في المائة من الطلبة المتقدمين في الجامعات موجودون خارج الأردن وأن ٩٥٪ في المائة منهم يدرسون على حسابهم الخاص ولديهم الحرية في اختيار ميدان تخصصهم (٢) . ومن ناحية الطلب ، فإن فرص العمل ليست كافية ولا مشجعة بدرجة تكفي لاجتذاب القوة البشرية المتوفرة .

(هـ) المركبة الزائدة

تعد المركبة الزائدة من المشاكل الرئيسية التي تواجه بلدان اللجننة الاقتصادية لغربية آسيا والتي لها انعكاسات خطيرة . إذ أن مشاريع التنمية ، والمعاهد العامة والجامعات ومعاهد التعليم العالي تتركز في أغلبيتها الساحقة في العواصم . وبالتالي ، فإن فرص العمالة في المناطق الريفية محدودة للغاية .

(١) أ.ب. زحلان ، " هجرة الكفاءات العربية " ، نشرة جمعية دراسات الشرق الأوسط ، ١٩٧٢ ، ص ١ .

(٢) من أحاديث مع المسؤولين الحكوميين .

العاملات الموجبات العالية ، وخاصة تلك التي تلقت تعليمها في الخارج ، لا تقبل عدم احترامها من المواطن ورقتها وكرامتها وفكرة ” (١) ، وهو أمر شائع في معظم البلدان العربية أن لم يكن كلها . وفضلاً عن ذلك ، هناك عوامل اجتماعية أخرى مثل عدم مرونة نظام التنقل الاجتماعي ، وارتفاع تكاليف الزواج في البلدان العربية ، والانتهاء إلى جماعات اقليية . وعلى سبيل المثال ، فإن ” المسيحيين في الشرق الأوسط على استعداد من الناحية الثقافية لقبول الأنماط الغربية وتقلیدها ، ومن ثم يهاجرون إلى الغرب ويستوطنون هناك بأكثر مما يفعل الشيعة ” (٢) . ورغم أن العوامل الاجتماعية تتغير بمرور الزمن ، إلا أنها تتوجه نحو عدم تشجيع الأخصائيين على المشاركة بشكل كامل وفعال في مجتمعات المنطقة .

٣- المعاوِل الادارِيَّة

(أ) الهيكل الاداري البيروقراطي

يشكل ضعف الهيكل الاداري واحداً من الملامح الرئيسية للبلدان المختلفة . ذلك أن معظم النظم البيروقراطية العربية قد وضعت خلال فترة الاستعمار أو شكلت على نسق النظم البيروقراطية للأمبراطورية العثمانية واحتضنت بهذا النسق . وتبعداً لذلك ، فإنها تتغيرة مركزية شديدة وتحمل بقدر كبير من الاجراءات الروتينية . ” وفي حالات عديدة فإن الوزير وعدد هؤول الذي يتخد أى إجراء مهما كان تافها ” (٣) . ومن شأن عرمان الموظفين ذوي المؤهلات العالية من المشاركة في عملية اتخاذ القرارات ومن شعورهم بالمسؤولية أن تتجدد قدراتهم على المبادرة وافكارهم الخلاقة وأن يزداد شعورهم بعدم الرضا . وفضلاً عن ذلك ، فإن سياسات الترقية الجامدة والقائمة على الأقدمية لا على الكفاءة تشكل مصدراً آخر من مصادر الشعور بعدم الرضا .

ويلاحظ وجود محسوبية في التوظيف في بلدان اللجنة الاقتصادية لفربي آسيا مثلاً في البلدان النامية الأخرى ، وخاصة في الجهاز الحكومي . ومن شأن هذا العامل أن يؤدي بالأشخاص إلى الشعور بالخيبة وأن يدفعهم إلى الهجرة .

(١) أ.ب. زحلان ، ”تنمية القوى العاملة العربية كعامل تكامل في العالم العربي“ ، ندوة التخطيط ، المجلس الاقتصادي للجامعة العربية ، القاهرة ، كانون الثاني / يناير ١٩٢٦ ، ص ١٢٥ .

(٢) نواد خوري ، ”دراسة مقارنة لنماط الهجرة في قريتين لبنانيتين“ ، التنظيم الاجتماعي ٢٦ ، ٢٠٦ (١٩٦٢) .

(٣) أ.ب. زحلان ، المرجع نفسه ، ص ١٥ .

بازارهم . وفضلاً عن ذلك ، لا توجد أية قنوات حكومية للاتصال بالطلبة الذين يدرسون بالخارج لمساعدتهم على حل مشاكلهم أو لاطلاعهم على الفرص المتوفرة في أوطانهم . وكل هذه العوامل إلى جانب أن كثيراً من الطلبة يأتون من الحياة في البلدان المتقدمة ، تسفر عن ارتفاع نسبة عدم الحدود بين الطلبة العرب الذين يدرسون في البلدان الغربية المتقدمة .

(باء) عوامل الجذب

١- المواءم الاقتصادي

كلما ازداد البلد تطوراً ازداد الطلب على القوى العاملة في ذات المؤهلات المالية ، لأن هذه ليست متوفرة بدرجة كافية في كثير من البلدان المتقدمة ، فانه يجري عرض رواتب عالية فضلاً عن المزايا العينية لجذب الأخصائين من البلدان الأخرى . ومع ارتفاع مستوى المعيشة وجود قدر أكبر من الاستقرار السياسي ومرافق أساسية أكاديمية على نطاق واسع ، فإن آفاق المستقبل بالنسبة للغرب وأبنائه تبدو مبشرة . وتبدو البلدان المتقدمة ذات قدرة أكبر على الجذب لداعيه من تسهيلات ولتوفر زمام العمل والموظفين المعاونين والترب ، من التطورات الجديدة في الميادين الفنية . وزيادة على ذلك ، فإن درجة التطور العلمي والتكنولوجي ، وتتوفر مراكز البحث المزودة تزويداً كاملاً بأحدث المعدات والمكتبات ، وتتوفر الأموال اللازمة للبحث وما يحيط به العالم وأبحاثه من تقدير ، كل ذلك يوفر ظروفاً أخرى ذات قدرة على الجذب .

٢- العوامل الاجتماعية والسياسية

يتكيف الكثير من الموظفين ذوي المؤهلات المالية مع ثقافة البلدان المتقدمة قيمها الاجتماعية الأكثر تحرراً ، ويجدون من الصعب التكيف من جديد مع البيئة الاجتماعية فسي بازارهم بعد الإقامة لعدد من السنوات في البلدان المتقدمة .

كذلك فإن الزواج من أجنبيات يعد سبباً من أسباب ارتفاع معدلات الهجرة إلى الخارج . إذ أن الزوجة الأجنبية تجد من الصعب عادة الإقامة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا بسبب قيمها التقليدية وهي كلها الاجتماعي . وإن ممارسة التفرقة ضد المتزوجين من أجنبيات ، مثل اصدار مرسوم تحظر توظيف الأشخاص من المتزوجين من أجنبيات ، تمنع شهادة الأشخاص من الحدود إلى أوطانهم . ومن ناحية أخرى ، فإن الزواج من أجنبية يسهل لهم لا الحصول على تصاريح بالإقامة أو الجنسية في البلد المتقدم .

٣- عوامل أخرى

تلعب قوانين المиграة في البلدان المتقدمة دوراً هاماً في الحث على الهجرة وفي تحديد مصير المهاجر . إذ أن قانون المиграة للكوندول لعام ١٩٦٢ يوضح كيف أن من الممكن

الفصل الرابع - نتائج هجرة الكفاءات

نعرض في هذا الفصل النتائج الاقتصادية لهجرة الكفاءات وأثرها على بلدان اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا التي تعاني من تسرب ذوى الكفاءات العالية من قواها العاملة إلى بلد آخر، وكما فعلنا في الفصول الأخرى من هذه الدراسة، فاننا نميز هنا بين تدفق الاختصاصيين من بلدان اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا إلى البلدان المتقدمة (هجرة الكفاءات) والتدفق إلى بلدان اللجنة الأخرى، وصفة أساسية إلى البلدان المصدرة للنفط، وفي حين أن نهج تحليل نتائج التدفق ينطبق على كتا الحالتين، فإن تقييم هذه النتائج لا بد أن يأخذ في الاعتبار عوامل أخرى تميل إلى الاختلاف في الحالتين.

ويقتصر تقييم نتائج هجرة الكفاءات في هذا الفصل على المكاسب والخسائر الاقتصادية الناجمة عن هذه الظاهرة. وليس معنى ذلك الإقلال من تقدير النتائج الثقافية والاجتماعية وغيرها لهجرة الكفاءات. بل ان النظر في النتائج الاقتصادية يساعد في وضع تقدير كمسي للمكاسب والخسائر ومن ثم يقدم صورة دقيقة لمقدارها.

ويتمثل هذا النهج في الدراسة التي رضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بعنوان "النقل العسكري للتكنولوجيا: أبعاده ونتائجها الاقتصادية وآثاره على السياسة العامة" (١). وأشارت الدراسة إلى أن "تقييم نتائج النقل العسكري للتكنولوجيا (هجرة الكفاءات) يشير عدداً من القضايا النظرية. وإن البحث المستفيض في هذا المجال يتطلب تقييماً للتدفقات في إطار ديناميات الهجرة، أي اثراها على النمو، وتخصيص الموارد، وتوزيع الدخل، والقدرة التكنولوجية المحلية، وعدد كبير من النتائج الاجتماعية التي تتباورز اعتبارات الرئادية الاقتصادية البحتة" (٢). غير أن المنهج المستخدم في هذه الدراسة له هدف محدود. وسوف ينصب التركيز فقط على المكاسب والخسائر في الدخل، التي تشكل مجرد جزء من جملة نتائج ظاهرة هجرة الكفاءات.

ويمكن للمرء ان يحلل نتائج هجرة الكفاءات من حيث الاثر النوعي الذي يحدثه توفر أو عدم توفر الثقة البشرية المالية الكفاءة طى قوة الدفع الانمائية في بلد من البلدان. ويشمل هذا الاثر، كما اشرنا في المقدمة، جوانب تتعلق بالفجوة التكنولوجية، وفعالية التخطيط، وراد الجهاز الحكومي، وبناء المؤسسات، والبحث والتدريب، والتعجيل بالتصنيع وتحديث الزراعة.

(١) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ١٣ TD/B/C.6/7، تشرين الأول / أكتوبر، ١٩٢٥.

(٢) المصدر نفسه.

دولار سنوياً (١) .

باءً - فقدان المنافع المعاشرة

بالنسبة للمهاجرين الأفراد ، يتخذ قرار الهجرة من بلد نام في منطقة اللجننة الاقتصادية لغريبي آسيا في ضوء عدد من عوامل " الدفع " و " الجذب " تشكل الفوارق في الدخل عاملاً دالاً من بينهما . و تؤدي الهجرة إلى كسب في الدخل بالنسبة للمهاجر ولكنها تؤدي إلى خسارة في الدخل بالنسبة للبلد الذي نشأ فيه . و سوف نعرض لحساب مكاسب الدخل للبلدان المتقدمة و خسائر الدخل للبلدان اللجننة الاقتصادية لغريبي آسيا وذلك في قسم لاحق . والقول بأن هجرة الكفاءات من البلدان النامية يمثل بالفعل عرضاً زائداً في ضوء البطالة بين غيري الجامعات في هذه البلدان ، لا ينطبق في حالة منطقة اللجننة الاقتصادية لغريبي آسيا . وكما بيّنا من قبل ، فإن بلدان اللجننة المصدرة للنفط تحتاج إلى مهاجرين على كفاية عالية في حدود ١٨٠٠٠٠ سنوياً .

جيم - الخسارة في الوفورات الخارجية

إن أهم خسارة تعود على بلدان اللجننة الاقتصادية لغريبي آسيا من هجرة الكفاءات هي الخسارة في الوفورات الخارجية وخاصة في ضوء احتياجاتها من القوى العاملة المدرية . وتحت هذا العنوان ، يؤخذ في الاعتبار أثر هجرة الكفاءات على قوة الدفع الإنمائية لبلدان اللجننة . وثلثا هي الحال في البلدان النامية الأخرى ، فإن الخسارة في الوفورات الخارجية في بلدان اللجننة الاقتصادية لغريبي آسيا والناتجة عن هجرة الكفاءات أعلى من المكاسب في بلدان اللجننة المتقدمة المترتبة على الوفورات الخارجية (٢) . و تستند هذه الدراسة إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقدير الخسائر والمكاسب العائدة من الوفورات الخارجية .

دال - المنافع التي تتحققها البلدان المضيفة

يعكس التفاوت في الدخل بالنسبة لمهاجر ما ، بين البلدان المتقدمة والنامية بموجب افتراضات معينة ، فوارق في الانتباهة الحدية للمهاجر . ذلك أن الدخل الزائد الذي يتحصل عليه المهاجر في البلد المتقدم يمكن بالفعل الكسب الإضافي في دخل الفرد المهاجر أو صافي الكسب في دخل الفرد . ولدى تصحيح هذا الكسب لأخذ الوفورات الخارجية والآثار الأخرى في المحسنان ، فإنه يمكن صافي النسبة في الدخل لذلك البلد المتقدم والعائد من مهاجر

(١) إن كلفة التدريب ليست مرکبة ، كما ينبغي أن تكون ، بنسبة معينة من الفائدة . ومن ثم ، فإن التقدير الوارد أعلاه يعد تقديرًا بالناقص .

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المرجع نفسه ، ص ٢٥ .

والمنفعة الثانية أو الكسب الثاني الذي يتتارله النفاش عار على أنه يترتب للبلدان النامية من هجرة الكفاءات هو عائدات النقد الأجنبي من التحويلات المالية التي يمكن أن يتحولها الأخصائيون من رعايا هذه البلدان من الخارج . وفي حالة منطقة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، فإن التحويلات المالية المخالصة من المهنيين والمقيمين في البلدان المستندة ليست كبيرة . وأن أي كسب من هذا المصدر لا يغير من نتيجة هذه الدراسة عن الخسائر التقديرية في الدخل والقيمة الرأسمالية المحتسبة والناتجة عن هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا .

وتشمل كسب ثالث يمكن أن ينجم عن الهجرة الفكسيّة سواءً كانت مستحثة أو طوعية . إذ ان "اثر المهاجرين العائدين . . . من شأنه زيارة دخل البلدان النامية ، ومن المرجح ان تزداد امكانيتها لتوليد وفورات خارجية نتيجة للعمل والدراسة في الخارج " (١) . وتقدّم سياسة العراق نحو حوالات الأخصائيين العراقيين وغيرهم من العرب المقيمين في البلدان المستندة على المودة مثلاً جيداً على الهجرة الفكسيّة المستحثة . وسوف تسفر عودة ذوي الاختصاص إلى العراق عن تكبد اقتصادي طالما احتفظ بهم هناك وتوفرت لهم فرص مناسبة وكافية للعمل .

واو - التقدير الكمي لتكلفة هجرة الكفاءات

عرض التحليل السابق مختلف العوامل التي تؤخذ في الاعتبار عند حساب المكاسب والخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات . غير أنه من المهم تجنب العد الذريّق لدى تقديم تقدّيرات كمية لهذه الآثار الاقتصادية . وعلى سبيل المثال ، جرى التمييز بين العوامل الرئيسية التالية في تقدير المكاسب أو الخسائر الاقتصادية :

- ١- كلفة التدريب ،
- ٢- صافي مكاسب الدخل نتيجة للفوارات في الدخل ،
- ٣- القيمة الرأسمالية المحتسبة للمهاجرين ،
- ٤- الوفورات وأثر مماثل .

وفي الحقيقة ، هناك تداخل بين هذه العوامل . وتعادل القيمة الرأسمالية المحتسبة للمهاجر في البلد المتقدم قيمة الرسلة لا بعالي أرصاده المتوقعة في ذلك البلد بعد تصحيحها لأخذ الوفورات الخارجية والآثار المماثلة في الاعتبار . وكذلك ، تؤخذ العوامل الواردة أعلاه في الاعتبار عندما ننظر في القيمة الرأسمالية المحتسبة للمهاجر .

(١) المصدر نفسه ، الموند جيم ، الصحفتان ١٢-١١ .

بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط في منطقة غرب آسيا ، فإن المكاسب العائدية من هذه التدفقات تشمل عوامل مثل القيمة الرأسمالية المحتسبة لمهابرين ، وصافي عائدات الدخل ، وأهم من ذلك كله الوفورات الخارجية . أما بالنسبة لبقية بلدان غرب آسيا ، فإن الخسائر تشمل كلفة التعليم ، وفقدان المداخيل والقيمة الرأسمالية المحتسبة لمهابرين وكذلك الوفورات الخارجية .

إلا أن المرء ، كما أوضحنا في التسقم السابق ، يحتاج إلى التركيز فقط على نقل الموارد الانتاجية ومن ثم يأخذ في الحسبان القيمة الرأسمالية المحتسبة لمهابرين الكفاءات . وفي الفصل الثاني من هذه الدراسة ، وقد رصيذ ذوى الاختصاص العاملين في البلدان المصدرة للنفط ورعايا البلدان الأخرى باللجنة الاقتصادية لغربية آسيا ينحو ١٢٥٠٠ . وبخلاف ذلك ، سوف تحتاج البلدان المصدرة للنفط إلى ٩٠٠٠ من المهاجرين ذوى المؤهلات العالمية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ .

ويلاحظ ان التفاوت في الدخل بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان الأخرى باللجنة الاقتصادية لغربية آسيا كبيرة ويمكن أن تبلغ في المتوسط المقدار ذاته للتباوت في الدخل بين البلدان النامية والمتقدمة . وعند تصحيح فوارق الدخل هذه بالنسبة للوفورات الخارجية ، وهي أعلى في بلدان اللجنة المصدرة للنفط منها في البلدان المتقدمة ، فإن القيمة الرأسمالية المحتسبة لمهابرين جر ستتساول على الأقل متوسط القيمة الرأسمالية المحتسبة لمهابرين في البلدان المتقدمة ، اي ٣٦٢ دلار . وبهذا لذلك ، فإن مجموع القيمة الرأسمالية المحتسبة للرصيد من الأخصائيين بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا في بلدان اللجنة المصدرة للنفط يقدر بمبلغ ٤٢٥ مليار دولار . وإذا كان لمجموع احتياجات البلدان المصدرة للنفط بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا من القوى البشرية ذات المؤهلات العالمية خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٧٥ ، أن يليو بواسطة رعايا البلدان الأخرى بمنطقة اللجنة ، فإن مجموع القيمة الرأسمالية المحتسبة سيبلغ ٤٨٣١ مليون دولار (ل ٤٠٠٠٠ فني) .

غير أن هناك أساساً موضوعية تبرر التمييز الوارد في هذه الدراسة بين نتائج هجرة الكفاءات من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا ونتائج تدفقات ذوى الاختصاص داخل منطقة اللجنة .

١- إن مقدار التحويلات العالمية لذوى الاختصاص العاملين في البلدان المصدرة للنفط أعلى بكثير من الناحية المطلقة وتنسبة مئوية من عائدات ذوى الاختصاص المعندين . وطبقاً سبيلاً المثال ، بلغ مجموع التحويلات المالية من الأرض نينين العاملين بالخارج (وليس ذوى الاختصاص فقط) ٤٢٥ مليون دولار في عام ١٩٧٦ ، اي ضعف عائدات المصادرات من السلع في ذلك العام . كما تتلقى البلدان الأخرى بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا تحويلات مالية كبيرة ، مثل اليون ولبنان وسوريا . وبالتالي ، فإن التحويلات المالية الخاصة تحمل جزئياً على تمويل خسائر البلدان اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا الناجمة عن تدفق انتصاصيها إلى البلدان الأخرى الأعضاء في اللجنة .

٢- إن الهجرة "المكسبة" أو "المسحورة" من وإلى أكثر شيئاً في حالة تدفق ذوى الاختصاص داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا منها في حالة هجرة الكفاءات إلى البلدان المتقدمة .

الفصل الخامس - التوصيات

تختتم مقدمة الدراسات التي تتناول مشكلة هجرة المهاجرات ، سواً كانت ذات طبيعة وطنية أو دولية ، بتقديم بعض التوصيات بشأن هذه المشكلة . وتتجه هذه التوصيات إلى الجمع بين التدابير المهدافة إلى مكافحة عوامل " الدفع " و " الجذب " واقتراح سبل التعاون في تصحيح الآثار الضارة التي تترتبها هجرة المهاجرات في البلدان النامية .

وإذاً أن هذه الدراسة تتناول هجرة المهاجرات العربية إلى البلدان المتقدمة من جهة ، وحركة انتقال المهاجرات العربية بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا من جهة ثانية ، جرى التفريق لدى تقديم عدد من التوصيات بين ثلاثة مستويات : المستوى الوطني ، والمستوى الإقليمي والمستوى الدولي . وبالإضافة إلى ذلك ، جرى التركيز أشارة اقتراح هذه التوصيات على تدابير محددة وليس على توصيات شاملة وطامة تتعلق عادة بعوامل مثل الاستقرار السياسي والتركيز على التطورات الاقتصادية والاجتماعية . وهذا لا يعني بالتأكيد التقليل من أهمية هذه العوامل في مواجهة مشكلة هجرة المهاجرات .

الفـ. التوصيات على المستوى الوطني

لما تبين من الفصل الثاني في هذه الدراسة ، تبنت بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التي تعاني من مشكلة هجرة المهاجرات سياسات مختلفة لمواجهتها . والفارق الرئيسي بين هذه السياسات يتوقف على درجة القيود المفروضة على تدفق المهاجرات إلى الخارج وعلى الحوافز التي تقدمها لهم لبقاءهم في البلاد . وعلى هذا الأساس ، هناك نهجان يمكن ان ي^Kمانان وراء أية مجموعة من التوصيات . النهج الأول (تقييدي) ، يركّز على مراقبة تدفق المهاجرات الوطنية والحدود منها ، والنهج الثاني (تشجيعي) ، يركّز على استعمال الحوافز ويدرك المصاعب الناشئة عن التنفيذ الفعال للقيود مع البقاء في ذات الوقت على انتاجية عالية نسبياً للقوى العاملة .

وتوصي هذه الدراسة باعتماد النهج الثاني باعتباره أكثر فعالية . وقد تضمنت تقرير حديث المعهد عن هجرة المهاجرات من الأردن (١) ، صدرًا من التوصيات التي تتفق مع النهج الثاني . وقد مت هذه التوصيات تحت المعاييرين الفرعية التالية :

(١) تقرير اللجنة الفنية عن هجرة المهاجرات ، عمان ، آب / أغسطس ، ١٩٧٧ .

ووردت توصيات مماثلة في دراسات أخرى تأولت هجرة الكفاءات من البلدان النامية عموماً، ومن بعض بلدان اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا بشكل خاص .^(١)

وفيما يلي تلخيص للتوصيات المقترحة للبلدان النامية التي تعاني من مشكلة هجرة الكفاءات :^(٢)

الحاجة ، من جملة الأشياء ، لا عطاء الأولوية لتحسين الظروف التي يتوقع ان يحصل الاشخاص ذوو التدريب العالي في ظلها ، وتلبية الاحتياجات الأولية كالحد الأدنى من مستلزمات الرواتب ، واسع المجال أمام العمال المترغبة والاستقرار المهني ، والا عتراف بالمهارة والقدرات الشخصية ، وتوفير فرص الترقى عن طريق الامتنان ، وزيادة حركة انتقال القوى العاملة ، والمساعدة في اقامة الاتصالات وتطويرها مع الزبائن الاشتراكيين في الخارج ، واتاحة الوصول إلى المطبوعات المتخصصة . ومن الأهمية بمكان أيضاً الظروف غير الاقتصادية ، ولا سيما تلك المتعلقة بذروف العمل ، كدعم الابتعاث عن طريق اعتماد منصصات في الميزانية والهيكلية المهرمية التقليدية في المؤسسات الأكاديمية والحكومية ، التي يمكن أن تغفل الفرص المناسبة من أمام الشباب القادرين ، وال الحاجة لتوفير المرافق الثقافية والاجتماعية ، منصوصاً في المناطق الريفية . وهناك أيضاً حاجة لتحسين خدمات الارشاد للطلاب الا جانبي قبل وبعد وصولهم إلى بلد الدراسة واتخاذ التدابير التأسيسية الفعالة لتسهيل عودة الطلاب من الخارج .

(١) . انظر مثلاً ، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، هجرة الكفاءات من خمسة بلدان نامية ، نيويورك ، ١٩٧١ ، ص ١٢٦ - ١٣٨ . و ت . أ . زعور ، العوامل التي تؤثر على هجرة الاشخاص ذوي التعليم العالي من الأردن إلى الولايات المتحدة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ولاية فلوريدا ، آب / أغسطس ١٩٧٦ ، ص ١١٦ - ١٣١ .

(٢) . معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ، نفس المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

ومع تزايد الضغوط التضخمية في كل بلدان اللجنة ، بما في ذلك تلك التي تعاني مشكلة هجرة التかاًت ، يجد وأمراً صعباً للغاية ترفيـب الاختصاصيين الوالذين في مواصلة العمل في البلاد ، لاسيما الشريجون الجدد ، ما لم يرفع سلـم الأـجور بمقدار كبير . الا انه في ضوء الموارد المادية المحدودة للبلدان غير المصدرة للنفط لا تستطيع التأـسـفـقـةـ على أساس الدخل مع البلدان المصدرة للنفط ، ولكن بعض الزيادة في الدخل من شأنها أن تساعـدـ خصوصـاـ اذا اقتـرـنـتـ باـفـراـتـ أـخـرىـ تتـصلـ بـظـروفـ العملـ . وفي الواقع ، اعتمـدتـ بعضـ بلدـانـ اللجنةـ ، كـالأردنـ والـعـراـقـ والـجـمـهـوريـةـ الـعـربـيـةـ السـوـرـيـةـ نـظـامـاـ لـلـعـلاـوتـاتـ فيـ صالحـ اـخـتصـاصـيـهـ ، الـأـمـرـ الذـىـ يـشـكـلـ اـحـدـ الـعـوـافـزـ لـبـقـائـهـ يـعـمـلـونـ فيـ بـلـدـانـهـمـ . فـيـرـ أنـ هـذـهـ العـلاـوتـاتـ تـعـتـرـفـ فـيـرـ كـافـيـةـ لـعـكـسـ هـجـرـةـ التـكـاـتـاتـ وـلـاـ لـوقـفـ التـدـفـقـ إـلـىـ الـبـلـدـانـ المـصـدـرـةـ للـنـفـطـ .

٢- تنسيق ظروف العمالة المحلية

من الملاحظ أنه في كل من بلدان اللجنة ، خصوصاً في البلدان غير المصدرة للنفط ، يتواجد عدد كبير من سالم الرواتب ينتج عنها تناـسـفـ فيـ ضـرـورـيـ وـمـكـلـفـ بيـنـ مـفـتـلـفـ الـوـكـالـاتـ عـلـىـ اـجـتـذـابـ فـالـبـلـيـةـ الـاـخـتـصـاصـيـهـ الـأـكـثـرـ تـقـاـةـ منـ الـوـكـالـاتـ الـأـخـرىـ فيـ ذـاتـ الـبـلـدـ . وفيـ مـعـلـمـ الـحـالـاتـ يـخـسـرـ الجـهاـزـ الـحـكـومـيـ أـفـضـلـ اـخـتـصـاصـيـهـ ، خـصـوصـاـ لـحـسـابـ الـقـدـاعـ الـخـاصـ . ويـلـاحـظـ ذاتـ الشـيـءـ أـيـضاـ فيـ بـلـدـانـ الـلـجـنـةـ الـمـصـدـرـةـ للـنـفـطـ ، حيثـ أـنـ الـمـسـؤـولـيـنـ فيـ الـعـلـةـ الـعـربـيـةـ السـعـودـيـةـ وـالـكـويـتـ أـعـرـيـوـاـنـ قـلـقـهـمـ اـزـاءـ هـذـاـ التـطـلـبـ . وـيـحـتـمـلـ أـنـ تـكـونـ الرـفـقـيـةـ فيـ مـوـاجـهـةـ هـذـاـ التـنـاسـفـ منـ جـانـبـ الـقـدـاعـ الـخـاصـ قدـ حـمـلـتـ الـحـكـومـةـ السـعـودـيـةـ عـلـىـ رـفـعـ مـعـاـشـاتـ الـقـطـاعـ الـعـامـ بـنـسـبـةـ ٥ـ بـالـمـائـةـ فيـ ١٩٧٧ـ . وـحـتـىـ دـاـخـلـ الـجـهاـزـ الـحـكـومـيـ ، يـحـتـمـلـ الـأـيـقـاضـيـ الـاـخـتـصـاصـيـونـ منـ مـسـتـوـيـ كـفـاـةـ وـاـحـدـ ذاتـ الـأـجـورـ بـالـنـظـرـ إـلـىـ اـخـتـلـافـ سـالـمـ الـرـوـاتـبـ الـمـطبـقـةـ فيـ مـشـكـلـ الـمـؤـسـسـاتـ . وـمـنـ الـأـهـمـيـةـ بـمـكـانـ أـنـ تـقـوـمـ بـلـدـانـ الـلـجـنـةـ بـتـنـسـيـقـ سـالـمـ الـرـوـاتـبـ وـظـروفـ الـعـمـالـةـ عـلـىـ الـمـسـتـوـيـ الـوـطـنـيـ ، وـبـتـقـلـيلـ الـفـروـقـاتـ بـيـنـ سـالـمـ الـرـوـاتـبـ وـتـرـمـيـدـهـاـ لـاـسـيـماـ فيـ الـقـدـاعـ الـعـامـ .

٤- انشاء وتوسيع مؤسسات البحث والتطوير

تتوقف قدرة بلدان اللجنة على استيعاب الاختصاصيين العرب على
مجمل الطلب الناشئ من :

- توسيع الخدمات العامة الاجتماعية والاقتصادية ، كالتعليم والصحة
والمواصلات وغيرها ،

- توسيع نطاق نشاط المؤسسات الخاصة في مجال التجارة والمال
وغيرها .

- تنفيذ مشاريع التنمية في بلدان اللجنة .

الآن قدرة بلدان اللجنة على استيعاب الاختصاصيين الاكثر كفاءة
تتوقف الى حد كبير على وجود مؤسسات ابحاث وتطوير، بما في ذلك
مؤسسات العلم والتكنولوجيا والجامعات الوطنية . وفي العادة يكون جوّ
العمل في هذه المؤسسات بالإضافة الى سلام الرواتب وامكانية قيام
الاختصاصيين بتطوير نفاذهم ، أكثر ملاءمة من الوكالات الأخرى . لذلك ،
ينبغي أن يقوم كل بلد من بلدان اللجنة بوضع سياساته الخاصة بالعلم
والتكنولوجيا وأن يتسلم الهيئة المؤسسية للمعلم والتكنولوجيا لدبيه
 وأن يقيم ما ينقصها من روابط في شيكليتها . وعن طريق هذا التدبير ،
 تستطيع بلدان اللجنة تعزيز قدرتها على استخدام الاختصاصيين العرب
وابقاءهم لديها .

٥- اعتماد تدابير خاصة تهدف الى عكس هجرة التخصصات العربية

بالنظر لخطط التنمية الطموحة قيد التنفيذ في منطقة اللجنة ، لا سيما في
البلدان المصدرة للنفط ، والطلب الكبير على القوى البشرية المتخصصة ، فإنه
ينبغي ان تعتمد على الصعيد الوطني سياسة مدرستة لترفيع
الاختصاصيين العرب المقيمين في الخارج بالعمودة . وقد أعلنت تجربة
العراق في اعتماد تدابير ترفيبية لاجتناب الاختصاصيين العراقيين (وي بعض
الاختصاصيين العرب الآخرين) المقيمين في الخارج نتائج مشجعة . وبالطبع

د- إنشاء مراكز أبحاث اقليمية

كما سبق وأشارنا في الفقرة ألف، (٤)، فإن مراكز البحث تتوجه إلى اجتذاب القوى العاملة ذات الكفاءة العالمية متوفّرها جوّ عمل مناسب بالإضافة إلى ذلك، تدعو الحاجة إليها لتدريب الاختصاصيين الشباب وتنمية قدراتهم.

ويقتربن في بلدان اللجنة المنتجة للنقد أن تسهم إسهاماً مباشراً في إنشاء مراكز ومؤسسات اقليمية متخصصة للبحث والتدريب. وعلى سبيل المثال، تقدم الأردن باقتراح إلى المؤتمر الرابع لوزراء التربية والمسؤولين عن التضadiaط الاقتصادي في الدول العربية، الذي عقد في أبو ظبي بين ٢ و ٤ تشرين الثاني /نوفمبر ٩٢٢؛ لإنشاء معهد اقليمي عربي للتدريب الفني على الحسابات الالكترونية والاتصالات السلكية واللاسلكية. وهناك مثل آخر على ذلك هو المركز الاقليمي لنقل التكنولوجيا وتدويرها في البلدان العربية الذي يجري البحث في إنشائه حالياً. وقد اقترح سمو الأمير حسن ولبي عهد الأردن مؤخراً إنشاء "مركز عربي - أوروبي للتكنولوجية الملائمة". وسيجتذب هذه المراكز، بالإضافة إلى وظائف رئيسية أخرى، نخبة الاختصاصيين العرب أصحاب الكفاءات العالية للعمل على مشاكل نقل التكنولوجيا وتدويرها في البلدان العربية (١).

ـ توسيع نطاق مراقب التدريب لتشمل منطقة اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا

ينبغي توسيع نطاق التعليم الجامعي والتدريب المهني والفنى في منطقة اللجنة من أجل الحصول على العدد اللازم من القوى البشرية العالمية الكفاءة ولحصر الدراسة في الخارج بمستوى الدراسات الجامعية العالمية. كما ينبغي أيضاً اصلاح أنظمة التعليم لكي تتلاءم بشكل أنساب مع مستلزمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة.

(١) كلمة ألقيت أمام الندوة العربية - الأوروبية لأرباب التجارة ، مونترو، سويسرا ، ٢٩ مايو / أيار ١٩٧٨ .

هجرة الكفاءات. وخلص فريق الخبراء الحكوميين إلى أن "اقتراح سمو الأمير حسن ولد عهد الأردن ينبع في أن يؤخذ بعين الاعتبار في الدراسة العمومية التي سيعدّها الأمين العام للأمم المتحدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة العمل الدولية، كما جاء في قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٢٣" (١).

ومن المهم أن المهاجرين يقومون بتحويل الأموال إلى بلدانهم الأم، فـإن هذه التحويلات هي أدنى بكثير من الخسارة الاجتماعية التي يسببونها لبلدانهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه التحويلات تشكل جزءاً من مدخراتهم الخاصة وهي تتوجه إلى الانخفاض مع مرور الزمن ومع استقرار الاختصاصي شيئاً فشيئاً في البلد المتقدم.

ويمكن الشروع بتطبيق خدمات التعمير الدولي عن القوى العاملة في إطار إقليمي كمنطقة اللجنـة، حيث تلقي تدفقات الاختصاصيين دانـشـلـلـلـاـقـلـيـمـ دـوـرـاـ مـتـزاـيدـاـ في تلبـيةـ الدـالـمـبـعـلـيـهـمـ فيـ بلـدـانـ اللـجـنـةـ المـصـدـرـةـ للـنـفـطـ.

٢- مساعدة مؤسسات التدريب والبحث الوطنية والإقليمية

تستدعي بلدان المتقدمة والمنظمات الدولية أن تلعب دوراً هاماً في تقرير مؤسسات التدريب والبحث اللازمة في منطقة اللجنـةـ الـاـقـتـصـادـيـ لـفـرـيـسيـ آـسـيـاـ وـاـنـشـائـهـاـ. كما تستدعي أيضاً أن تسهم في تقوية المؤسسات القائمة وفي إنشاء مؤسسات جديدة. ويمكن لهذه المساعدة أن تأخذ الشكل المأثور في تقديم الخبرة والتجهيز والتدريب. وتعتبر الولايات المتحدة الأميركيـةـ، والـأـسـرـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ الـأـوـرـوـيـةـ وـمـنـظـمـةـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ للـتـرـيـيـةـ والـعـلـمـ وـالـثـقـافـةـ وـمـنـظـمـةـ الـعـلـمـ الدـولـيـةـ منـ بـيـنـ الـأـطـرـافـ الـمـصـنـيـعـيـنـ بالـدـرـجـةـ الأولىـ بهـذـهـ الوـظـيفـةـ.

(١) . برنامج الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير فريق الخبراء الحكوميين عن النقل العكس للتكنولوجيا ، جنيف، ٢٧ شباط / فبراير لغاية ٢ آذار / مارس ١٩٢٨ ، ص ٢٦

SELECTED BIBLIOGRAPHY

Abdel Jaber, T. "Economic Effects of University Education in Jordan", memio.
(in Arabic).

Al-Zein, E. Arab Brain Drain (Beirut, Arab Studies and Publishing Corporation,
1972, in Arabic).

Atasi, N. "Growth of Flows of Higher Education Graduates and its Horizons in
a Number of Arab Countries", Seventh National Conference on Development
(Beirut, 24-25 October 1973, in Arabic).

Atasi, N. "Absorptive Capacity of the Labour Market and the Pattern of Labour
Utilization in Planning", Arab Engineer, February - March 1973 (in Arabic).

Baldwin, G.B. "Brain Drain or Outflow?", Foreign Affairs, January 1970 .

Baldwin, G.B. "Four Studies on the Iranian Brain Drain", memio.

Bhagwati, J.N. "The Brain Drain", ILO Report on the Tripartite World Con-
ference on Employment, Income Distribution and Social Progress and
International Division of Labour (Geneva, June 1976).

Birks, J.S. and C.A. Sinclair, International Migration Project, Durham, 1977 and
1978.

Bohning, W.R. "Migration from Developing to High Income Countries", ILO Report
on the Tripartite World Conference on Employment, Income Distribution
and Social Progress and International Division of Labour (Geneva, June
1976).

Department of Statistics (Jordan), Jordanian Students in the Third Level of
Education 1969/1970 (Amman, 1971, in Arabic).

.../

UNESCO, Report by the Director-General on the Answers of Member States Concerning the Anxiety caused them by the Migration of Talent (17 C/58, October 1972).

UNITAR, The Brain Drain from Five Developing Countries (New York, 1971).

Watanabe, S. "The Brain Drain from Developing to Developed Countries", International Labour Review, Vol. 99, April 1969.

Zahlan, B.A., "Brain Drain from Lebanon", Seminar on the Brain Drain (Beirut, Ministry of Information, May 1971, in Arabic).

Zahlan, A.B., "The Arab Brain Drain", Middle East Studies Association, Vol. 6, 1972.

Zarour, T.A. Factors Influencing the Emigration of Highly Educated Persons from Jordan to the United States (Unpublished Ph.D. Dissertation, Florida State University 1976).

Department of Statistics (Jordan), The Multi-Purpose Household Survey (Amman, Feburary - March 1975, in Arabic).

ECOSOC, "Outflow of Trained Personnel from Developing to Developed Countries: Report of the Secretary General", E/C.8/21 (18 January 1974).

Grubel, H.B. and A.D. Scott, "The International Flow of Human Capital", American Economic Review, Vol. LVI, May 1966

Gupta, M.L. "Outflow of High-Level Manpower from the Philippines, with Special Reference to the Period 1965-71", International Labour Review, Vol. 107, February 1973.

Hamdun, G. and S. Al-Khamisi, The Problem of Non-Returning Graduate Students Studying Abroad 1958-1970 (Baghdad, April 1973, in Arabic).

Henderson, G. Emigration of Highly-Skilled Manpower from the Developing Countries (New York, UNITAR, 1970).

Institute of International Education, Open Doors (New York, relevant issues).

Johnson, H.G., "Labour Mobility and the Brain Drain", in G.Ranis (ed.), The Gap Between Rich and Poor Nations (London, Macmillan, 1972).

Kannappan, S., "The Brain Drain and Developing Countries", International Labour Review, Vol. 98, July 1968.

Rabie, M., Brain Drain (Kuwait, University of Kuwait, 1972, in Arabic).

UNCTAD, The Reverse Transfer of Technology: Its Dimensions, Economic Effects and Policy Implications (TD/B/C.6/7, October 1975).

UNCTAD, Report of the Group of Governmental Experts on Reverse Transfer of Technology (TD/B/C.6/28, 1978).

٣- ترفيف الاختصاصيين العرب في المغودة

تستطيع البلدان المتقدمة، خصوصاً الولايات المتحدة، أن تساعد كثيراً في أي جهد يهدف إلى الحدّ من هجرة الكفاءات العربية. ويمكن لقوانين الهجرة التي ترتفّع الاختصاصيين الأجانب في الاقامة في البلدان المتقدمة أن تساعد إذا عُدلّت في تنفيذ حدّة مشكلة هجرة الكفاءات. ويحسن عدم تشجيع الطلاب العرب في الولايات المتحدة على الاقامة فيها خصوصاً أصحاب الزمالات الدّراسية المنوّحة من قبل حُكُوماتهم.

٤- توفير البيانات المتابعة إلى البلدان العربية

بالنّظر لعدم قيام بلدان اللجنة حتى الآن بجمع معلومات كافية وموثوقة عن نطاق هجرة الكفاءات لديها وخصائصها، تستطيع البلدان المتقدمة والمنظّمات الدوليّة أن تساعد في تزويدها بالمعلومات المتابعة والمستكمّلة عن هجرة الكفاءات العربيّة.

وقد بذلت جهود مشكورة في هذا السبيل في منطقة اللجنة . والنقلة التي يجرى التركيز عليها في هذا المجال هي ضرورة الاعتراف بأن تنمية القوى البشرية ، خصوصاً على أعلى المستويات ، هي مسؤولية إقليمية من ناحية التمويل والتسيير والتحفيز . وسيتعزز تنفيذ خطط التنمية في المنطقة بأسراها من خلال توسيع نطاق مرافق تربية القوى البشرية وتدريبها . ويمكن أن تنشأ هذه المراافق ، لا بل ينبغي أن تنشأ في البلدان التي تعاني هجرة الكفاءات بالتمويل المشترك من قبل البلدان العربية المصدرة للنفط .

٣- عقد اتفاق ينظّم تدفق الاختصاصيين العرب بين البلدان العربية

ينبغي عقد اتفاق رسمي بين البلدان العربية بشأن تدفق الاختصاصيين العرب . و تستطيع منظمة العمل العربية متابعة هذه المسألة بالتعاون مع الوكالات الإقليمية والدولية الأخرى . وفي الوقت الراهن ، ترك تدفق الاختصاصيين العرب في المنطقة إلى الاتفاقيات الثنائية ، أو في معظم الحالات ، إلى سوق القوى العاملة ذاتها . وبالنظر إلى الضغوط الشديدة للطلب على هذه الفئة من القوى البشرية في منطقة اللجنة ، وإلى الدور الحيوي الذي يلعبه الاختصاصيون في تنمية المنطقة ، ينبغي أن ينظّم تدفقهم بصورة رسمية على المستوى الإقليمي . ويمكن عقد اتفاق المقتضى على أساس شرعي أو على شكل اتفاق متعدد الأطراف لتحركات القوى البشرية تحدد منظمة العمل العربية .

جيم- على المستوى الدولي

٤- البحث عن تعويض عن هجرة الكفاءات

ينبغي على بلدان اللجنة التي تعاني من هجرة الكفاءات ، لا سيما لبنان والأردن والجمهورية العربية السورية والعراق واليمن الديمقراطي ان تنتسب إلى بلدان نامية أخرى في المطالبة بالتعويض عن اختصاصيها المقيمين في الخارج . وقد اقترح سمو الأمير حسن ولـي عهد الأردن انشاء مؤتمر منظمة العمل الدولية في ١٩٧٢ أن يتم انشاء خدمات تعويض دولية عن القوى العاملة ، بحيث يمكن التعويض عن البلدان النامية التي تعاني مشكلة

فإن ترفيض الاختصاصيين في العودة هو خطوة رئيسية ولكنه الخطوة الأولى التي ينبغي أن تليها وتدعمها تدابير أخرى تؤدي إلى البقاء على الاختصاصيين في موقع منتجة مناسبة. ويفترض في أية سياسة من هذا القبيل أن تتحاشى التمييز ازاء الاختصاصيين المقيمين من قبل في بلدان اللجنة المعنية.

وقد حاولت بلدان أخرى في اللجنة الاتصال بالاختصاصيين العرب المقيمين في الخارج عن طريق الاتصال المباشر أو بواسطة الإعلان. وأيضاً كانت نتائج هذا النهج، يفترض في كل بلد عضو في اللجنة أن ينظر جدياً في اتخاذ بعض التدابير لجذب الاختصاصيين العرب وترفيههم في العودة.

٦- تحسين قاعدة البيانات عن الاختصاصيين العرب

تناول الفصل الأول من هذه الدراسة بالتفصيل عدم ملاءمة قاعدة البيانات عن هجرة الكفاءات العربية. وينبغي أن يبذل كل بلد من أعضاء اللجنة محاولة لتحسين المعلومات المتوفرة لديه عن اختصاصيه، لا سيما أولئك الذين يعانون من هجرة الكفاءات. وينبغي وضع جدول وطني بالقوى البشرية العالمية الكافية.

بأء - على المستوى الأقليمي

يمكن متابعة معظم التوصيات السابقة على صعيد إقليمي بطريقة أكثر تسييقاً وفعالية. وعليه، تستطيع بلدان اللجنة اعتماد سياسة مشتركة لترفيض الاختصاصيين العرب في العودة والإقامة في المنطقة. وينبغي أن تتعاون هذه البلدان لتلبية احتياجاتهما من القوى البشرية العالمية الكافية باللجوء إلى الاختصاصيين عند بعضها البعض بطريقة منتظمة. ويفترض فيها أيضاً أن تتسق بين سياسات الاستخدام لديها، بما في ذلك سالم الرواتب، للتقليل من انعدام الاستقرار في سوق العمل، وأن تتعاون أيضاً في جمع المعلومات المناسبة بشأن القوى العاملة العربية العالمية الكافية.

وبالإضافة إلى هذه المجموعة من التدابير، هناك توصيات خاصة يفترض في بلدان اللجنة أن تعتمد لها للحد من هجرة الكفاءات العربية ولتنظيم تدفق الاختصاصيين العرب في المنطقة. وأهم التوصيات هي التالية:

٣- تنظيم تدفق الاختصاصيين الى الخارج

كما سبق وذكرنا ، لا توصي هذه الدراسة بلدان اللجنة باعتماد نهج تقييدى ، أوى مختلف التدابير التي تطبقها الحكومات للإشراف على تدفق اختصاصيها الى الخارج والحد منه اداريا . وبما أن عددا كبيرا من الطلاب الجامعيين من أبناء هذه البلدان متلقون بجامعات في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان المتقدمة ، فإن أي تقييد لتدفق مواطنها الى الخارج سيشجع بعض الأرباح على مواصلة العيش في الخارج . كما ان من شأن القيود التي تفرض على تدفق الاختصاصيين الى الخارج أن تتجلّى في انخفاض انتاجتهم في البلاد .

وتوصي هذه الدراسة بنهج أكثر فعالية يتناول التدابير التالية :

- كل التدابير المتعلقة بتحسين ظروف عمل الاختصاصيين وتوفير الحوافز لهم . وتناول هذه التدابير تعيينهم وترقيتهم وتوفير الجوائز المساندة من الموظفين ، وامكانية الحصول على المطبوعات الحديثة وتتوفر المختبرات ، وحرية التعبير ، وقدر أقل من التعاطي في الشؤون الادارية المضطّلة وفيها .

- حصر الدراسة في الخارج قدر الامكان ، بدرا سات التخصصي الحالى ،

- تنظيم تدفق الاختصاصيين الوظيفيين الى الخارج عن طريق الاتفاques الثنائية ، لا سيما فيما بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وتحتاج اعارة الموظفين الحكوميين للعمل لفترة محددة في بلدان أخرى في اللجنة نهجاً مناسباً في تنظيم تدفق الاختصاصيين الى الخارج ،

- وضع بعض القيود اذا لزم الأمر على هجرة اصحاب مهن معينة ذات صلة بالمشاريع البالغة الأهمية كالمهندسين العاملين في مصافي النفط ومحالن الاسمنت .

وطيفه ، فان ما يلزم القيام به على المستوى الوطنى « هو معالجة عوامل " الدفع " بكل أبعادها . وبالاضافة الى ذلك ، فان ملخص التوصيات الآنف الذكر ينطبق على بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا التي تعانى مشكلة هجرة الكفاءات ، سيماناً وأن لبنان كان أحد البلدان النامية الخمسة التي شملتها دراسة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث . ويفيد ملخص التوصيات أيضاً في تكين هذه الدراسة من التركيز على مقتراحات محددة ودراستها مجموعاً كاملاً من التوصيات التي يمكن أن تتضمنها أول الهيئات التربوية وغيرها من هيئات بلدان اللجنة .

وفيما يلي أهم التوصيات التي اقتربت على المستوى الوطنى والتي من شأنها أن تساعد في الحد من مشكلة هجرة الكفاءات :

١- رفع سلم الرواتب

هناك حاجة واضحة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا التي تعانى من مشكلة هجرة الكفاءات لرفع سلم الرواتب ولا سيما بالنسبة الى الاختصاصيين من مواطناتها . (١) وينطبق ذلك على اليمن الديمقراطي واليمن والجمهورية العربية السورية ولبنان والمصر والاردن . ويترافق دخول المهندس العامل مع الحكومة (بما فيه المعاش والعلاوات الأخرى) في أي من هذه البلدان بين نصف وثلث دخل المهندس في البلدان العربية المصدرة للنفط ، أو أقل من ذلك في البلدان المتقدمة . وتزداد الفروقات مثلاً بالنسبة للإقطاعي أو للمحاسب .

(١) لقد رفع سلم الرواتب الحكومية في لبنان سنة ١٩٧٧ وفي سوريا سنة ١٩٧٨ . وتدفع علاوات جوهرية جديدة بالإضافة الى أساس المعاش لبعض فئات الاختصاصيين في العراق والأردن وسوريا .

- توفير الحواجز المادية والمعنوية للاختصاصيين الأردنيين للبقاء في الأردن ،
- تنظيم تدفق الاختصاصيين الأردنيين إلى الخارج مع السعي للحد من نطاق هذا التدفق ،
- زيارة عرض الاختصاصيين في الأردن عن طريق التدريب والتدابير الأخرى ،
- القيام بالدراسات الضرورية لتخفيض القوى العاملة.

وتوصلت دراسة أخرى أعدتها اللجنة السورية (١) إلى أربع عشرة توصية تتوافق مع التوصيات الآنفة الذكر . وتتضمن هذه التوصيات : استعمال النهج العلمي في اتخاذ القرارات ، واحترام آراء الاختصاصيين والتركيز على دورهم في التنمية ، والتقييد بالأقدمية والثقافة في الترقية ، ورفع كل القيود عن حرمة الاختصاصيين بين البلدان العربية وتشجيع برامج التدريب ، ورفع سلم الرواتب للاختصاصيين السوريين واقامته على قاعدة الانتاجية ، وتعديل أنظمة خدمة العلم فيما يتعلق بالاختصاصيين واتخاذ التدابير لترغيب الاختصاصيين السوريين المقيمين في الخارج بالعودة إلى البلاد .

وقد دلّت دراسات أخرى بتوصيات مشابهة عن مشكلة هجرة الكفاءات . ويفرق السيد بخواتي (٢) بين ثلاثة اقتراحات تتعلق بالسياسة العامة : الاقتراحات التي تتطلب العمل من جانب البلدان الأقل نموا . والاقتراحات التي تتطلب العمل من جانب البلدان المتقدمة ، والاقتراحات التي تتطلب عملاً تعاونياً مشتركاً . كما يفرق بين اقتراحات تتعلق بالسياسة التقييدية واقتراحات تتعلق بالسياسة التشجيعية .

(١) القطر العربي السوري وهجرة العقول ، مجلة المهندس العربي ، العدد ٣٧ ، أيلول / سبتمبر - تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧١ . ٠٢٥١٥

(٢) ج. ن. بخواتي ، "هجرة الكفاءات" ، تقرير منظمة العمل الدولية بشأن المؤتمر العالمي الثلاثي للصالة وتوزيع الدخل والتقدير الاجتماعي والتوزيع الدولي للقوى العاملة ، جنيف ، حزيران / يونيو ١٩٧٦ ، ص ١٣٩ - ١٦٠ .

وي يعني ذلك الاقلال من حجم التقدير الوارد اعلاه لمجموع القيمة الرأسمالية المحتسبة لدى الاختصاص المهاجرين الى البلدان المصدرة للنفط بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا . غير أن حجم التعديل لن يكون كبيرا .

٣- ينبع في اعتبار تدفق ذي الاختصاص داخل منطقة اللجنة بمثابة تحرك لا حد عوامل الانتاج في الاطار الأوسع للتعاون والتكميل الاقليميين في مجال الاقتصاد . ومن بين المظاهر الأخرى للتعاون التحويلات الرأسمالية من بلدان المنطقة المصدرة للنفط الى بلدان الأخرى في المنطقة على شكل قروض ومنح واستثمارات . ولا بد أيضا من النظر في هذه التحويلات ومقدارها وتقييمها في ضوء التقدير الوارد اعلاه للعائدات من تدفقات ذي الاختصاص فيما بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا .

ومن المتوقع انه كلما ارتفعت كلفة التدريب (الحقيقة) ، ازدادت القيمة الرأسمالية المحتسبة للمتدرب . لذلك ، يحتاج الدڑ لتقدير المكاسب والخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات ، الى التركيز على القيمة الرأسالية المحتسبة للمهاجرين فقط .

وكما ذكرنا من قبل ، تقدر هجرة الكفاءات من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى البلدان المتقدمة بـ ٤٠٠٠٤ سنويًا . وتستخدم هذه الدراسة ، في تقدير الكلفة والخسائر التي تلحق بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا نتيجة لهجرة الكفاءات ، المنهج ذاته المستخدم في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن " النقل العكسي للتكنولوجيا " . وقد وجد في هذا التقرير أن القيمة الرأسالية المحتسبة للمهاجر تختلف من بلد لآخر ، بما في ذلك البلدان المتقدمة ذاتها ، ومن مهنة لأخرى (١) . واذا افترضنا ان التركيب المهني لهجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا مماثل تقريباً للتركيب المهني لمجموع هجرة الكفاءات من البلدان النامية ، فمن الممكن عندئذ استخدام الأرقام الواردة في تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تقدير خسائر بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا من هجرة الكفاءات . ويقدر متوسط القيمة الرأسالية المحتسبة للمهاجر في هذا التقرير بمبلغ ٢٠٣٦٧ دولاراً (٢) . وعليه ، فان القيمة الرأسالية المحتسبة لهجرة الكفاءات من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، استناداً الى هذا التقدير ، تبلغ ٨٨١٥ مليون دولار سنويًا . وبعبارة أخرى ، هناك توقيع سنوي للموارد الإنتاجية في شكل قوة بشرية عالية الكفاءة من منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا الى البلدان المتقدمة يقدر بنحو ٨٨١٥ مليون دولار .

ومن المفهوم أن القيمة الرأسالية المحتسبة لذوى الاختصاص أقل في منطقة اللجنة لا اقتصادية لغربي آسيا منها في البلدان المتقدمة نظراً لأن عناصر متوسط الدخول . غير اننا استخدمنا "السعر الأعلى" في التقدير الوارد اعلاه لخسائر منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تتعادل .. استناداً الى التحليل السابق - مكاسب البلدان المتقدمة الناجمة عن تدفق الاختصاصيين المواطنين لدول منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (٣) .

رای - نتائج تدفقات الايدي العاملة ذات المؤهلات العالمية في ملابس بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا

يمكن اعتبار المنهج ذاته المطبق في تحليل الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات وذلك في تقييم النتائج الاقتصادية لتدفقات ذوى الاختصاص داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا .

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٢) ٥٠٨٦٧ مليون دولار مقسومة على العدد الكلي للمهاجرين وهو ٢٣٠٨٢٩ ، المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٤٠ .

واحد . ويعتبر صافي الربح في الدخل من هجرة الكفاءات بضرب صافي الربح في الدخل للمسافر في مجموع تدفقات الهجرة (١) .

ولا تقتصر المزايا التي تتحققها البلدان المتقدمة على صافي المكاسب في الدخل والوفورات الخارجية . إذ أن تدفق القوى البشرية العالية الكفاءة يحصل على اثراً ما لدى البلد المتقدم من عوامل انتاج دون أن تتحمل بالضرورة كلفة التعليم والتدريب الجامعيين لمثل هذا التدفق . وتبعداً لذلك ، توفرى هجرة الكفاءات التي كسبت اضافي للبلد المتقدم في شكل قيمة رأسمالية محاسبة للمسافر .

وقد قدر تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن "النقل العالمي للتكنولوجيا" المكاسب التي حققتها ثلاث بلدان متقدمة ، هي الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ، من هجرة ٢٣٠ ألف مهاجر ذروة الكفاءة خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ كما يلي :

١- يبلغ صافي الربح في الدخل ، بعد تصحيحه لأخذ الوفورات الخارجية في الحساب ، ٤٤٤ مليار دولار . ويتمثل ذلك تحويلاً كبيراً للدخل من البلدان النامية ، وخاصة في آسيا ، إلى هذه البلدان المتقدمة الثلاثة ،

٢- تبلغ القيمة الرأسمالية المحاسبة لهجرة الكفاءات إلى هذه البلدان الثلاثة ١٥٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٧٢ .

٣- المنافع التي تتحققها بلدان النسا

يطرح خفض البطالة في البلد النامي على أنه مكسب لأن المنتجات الحدية والاجتماعية وخاصة للعاطل تساوى صفراء . على أنه "يبدو من المقبول القول بأن الانتاجية الاجتماعية الحقيقية لا تتحقق إلا للأصحابين العاطلين ليست صفراء ، وأنه لو لا الفرصة المتاحة للهجرة لكان هناك ميل أكبر إلى الهجرة من المراكز الحضرية إلى المناطق الريفية حيث تكون انتاجيتهم الاجتماعية عالية حقاً" (٢) .

بالنسبة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ككل ، لا توجد أية بطاقة كبيرة بين الأصحابين وخاصة بعد عام ١٩٧٣ . ومن ثم فإنه مما كان وزن الحجة الواردة أعلاه ، فإن خفض البطالة بين الأصحابين لا يمثل ميزة لبلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا تترتب على هجرة الكفاءات .

(١) المرجع نفسه ، الصفحتان ١٨ و ١٩ .

(٢) المصدر نفسه ، المرفق جيم ، ص ١٠ .

والعوامل الخاصة التي تؤخذ عادة في الاعتبار لدى تقدير النتائج الاقتصادية لهجرة الكفاءات هي كما يلي (١) :

؛- مكاسب وخسائر الدخل ، حيث يستخدم مصطلح "الدخل" للدلالة على القيمة المخصومة الحالية للمدخرات المتوقعة في المستقبل ،

٢- الضرورات أو المنافم الخارجية، Externalities

٣- المكاسب او الخسائر الرأسمالية المحاسبة ، حيث تعتبر القيمة الرأسمالية المحاسبة للمهاجر في بلد متقدم هي قيمة الرسمية لا جمالي المدخل المتوقعة للمهاجر في بلد المسرح مصححة بالنسبة للنفقات الخارجية والمكاسب الحدية الداخلية .

وهناك دراسات أخرى تأخذ في الاعتبار التكاليف التي يتحملها البلد النامي مقابل تدريب سهابه على مهارات العمل . وفي بعض الحالات ، تجري الإشارة إلى التحويلات المالية للمهاجرين إلى البلد الذي نشأوا فيه وابرارات الضريبة المتحصلة على دخولهم في البلد الضيف . وتقدم الأقسام التالية عرضا لأهم النتائج الاقتصادية لémigration des travailleurs .

ألف - كفة التدريب

قدرت هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا الى البلدان المتقدمة في الفصل الاول من هذه الدراسة بنحو .٠٠٤٥٪، اخصائيا سنويا. وقد امضى هوءاً الاختصائين من الى ٨ سنوات في التعليم الجامعي. ورغم ان هذه الدراسة تتناول نقط كلية التدريب الجامعي ، فان هناك دراسات أخرى عن هجرة الكفاءات قد تشمل أيضا السنوات الاشتراكية عشرة من التعليم حتى اتمام المرحلة الثانوية (١٢).

ويتولى القطاعان العام والخاص تمويل الجانب الأكبر من التعليم الجامعي في بلدان اللجننة الاقتصادية لغربية آسيا ، في حين يتولى الطلبة مباشرة تمويل جزء صغير منه . وإذا افترضنا أن كلفة التعليم الجامعي لعام واحد تبلغ في المتوسط نحو ٥٠٠ دولاً أمريكي (٣) ، وإن متوسط التدريب الجامعي للأخصائيين المهاجرين إلى الخارج هو خمس سنوات ، فإن كلفة التدريب الجامعي لهجرة الكفاءات من بلدان اللجننة الاقتصادية لغربية آسيا تبلغ ١٠٠ مليون

^{١١}) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، المصدر نفسه ، الصفحات ٣٢-٢٥ .

(٢) انظر ، على سبيل المثال ، القطر العربي السوري وهجرة العدة سول ، المهندس
العربي ، المدد ٣٧ ، ايلول/سبتمبر - تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧١ ، الصفحات ١٢-١٩ .

(٣) يتميز هذا التقدير بالتحفظ في ضوء التعليم الجامعي لرعايا بلدان اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا في البلدان المتقدمة، وارتفاع كلفة التدريب في الكليات التقنية، والتدريب الباهظ التكاليف في الجامعات الوطنية في البلدان المصدرة للنفط بمنطقة اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا.

استخدام تشرییع لوقف تدفق العمالة بـرين ، في حين أن قانون المиграة للولايات المتحدة لعام ١٩٦٥ كان له ، في المقابل ، تأثير ادى إلى زيارة تدفق الأشخاص من البلدان النامية إلى الولايات المتحدة . فهو قد ألغى المعايير التائمة على أساس بلد المنشأ ووضع حدًا لكل بلد قدره ٢٠٠٠٠ في السنة .

وتتميز سياسات المиграة في كندا والولايات المتحدة واستراليا والمملكة المتحدة بأنها ذات طابع انتقائي ، وهي تحيد الأشخاص الفنيين والمهنية ، وتعكس اهتمامها لهذا النوع من الموظفين . وتشجع هذه السياسة على هجرة الكفاءات من البلدان النامية ، بما فيها منطقة الجنة الاقتصادية لفريقي آسيا .

(ب) ظروف العمل الصعبة

تشمل ظروف العمل الصعبة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا «ن بين ما تشمل : عدم توفير المساعدين الأكاديميين اللازمين لدعم اعمال ذوى الاختصاصات العلمية والاختصاصيين ، والافتقار الى فرص التدريب اثناء العمل . والافتقار الى المعدات الحديثة ، والتجهيزات المحدثة للبحث . ون الواضح أن تأثير هذه العوامل كبير على هجرة الكفاءات وخاصة الاختصاصيين الأكثر كفاءة .

ويواجه ذوى الاختصاصات العلمية والاختصاصيون العرب بعد دخول للغاية من المختبرات ومراكز البحث ، والافتقار الى المكتبات الموزدة بالكتب والمراجع والمجournals العلمية الحديثة ، وقلة المجموعات أو الجماعيات العلمية ، وندرة الندوات والاجتماعات والمؤتمرات العلمية . وتوءدى "عزلة" العالم هذه عن التطورات العلمية الحديثة في وقت يشهد فيه العلم تقدماً سريعاً ، الى أن تصبح معارفه قديمة . وبالتالي ، يشعر الباحثون والعلماء المؤهلون بعدم الرضا ومن ثم يضطرون للمigration .

٤- عوامل أخرى : نظام التعليم السائد

يلاحظ بصفة عامة أن نظام التعليم السائد في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا لا يتناسب كلية مع احتياجات التنمية لهذه البلدان من القوى البشرية المدرية . وتبلغ نسبة الطلبة الى المدرسين في الجامعات العربية ٥٠ الى ١ ، وفتقر هذه الجامعات الى المكتبات الفنية والى المختبرات المجهزة تجهيزاً كاملاً ، ولديها نسبة عالية من خريجي العلوم الإنسانية . وقد أردت الزيارة "الكافية" السريعة دون الزيارة "ال النوعية " في التعليم ، مقرنة بعدم كفايتها لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، الى العمالقة الناقصة والى قدر من البطالة بين خريجي الجامعات ، مما يؤدى بدوره الى المиграة للخارج (١) .

ورغم ان عدد الجامعات قد ازداد بشكل ملحوظ في العقود اللاحقة ، فلا تزال طاقتها الاستيعابية محدودة نظراً لارتفاع نسبة نمو السكان وارتفاع الطلب على التعليم (٢) . وقد أدت الطاقة الاستيعابية المحدودة ، وكذلك عدم مناسبة نظام التعليم ، الى زيارة عدد الطلبة الذين يدرسون في الخارج من حوالي ١٠٠٠٠٠ في أوائل التسعينيات الى حوالي ٤٠٠٠٠ في عام ١٩٧١ . والفالبية المصطنع من هولاء الطلبة يدرسون على حسابهم الخاص ، ومن ثم لديهم الحرية في اختيار مجال التخصص دون أي اشراف حكومي او توجيه حسب احتياجاته

(١) م. اديستشيا ، هجرة الكفاءات من العالم العربي (القاهرة ، كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٩) .

(٢) السيد ربيع ، هجرة الكفاءات العلمية (الكويت ، جامعة الكويت ، ١٩٧٢) بالعربية)

وقد اهلت المناطق الريفية اهالا شبه ثام في بلدان اللجنة الاقتصادية لخربى آسيا . كما أن تخلفها النسبي عن المراكز الحضرية ، وافتقارها إلى جميع انواع الخدمات ومراكز الترفيه ، وأن نفاذ مستوى المعيشة فيها ، كل ذلك يشترك في جعل القوى العاملة ذات المؤهلات العالمية تمتلك عن قبول العمل هناك حتى ولو كان مناسبا . ومن ثم ، فإن المرأة يجد عرضها زائدا في مهن معيينة في المراكز الحضرية ونقصا في شذوذ المهن في المناطق الريفية في بلدان اللجنة الاقتصادية لخربى آسيا . حتى إن "ثلثي أطباء لبنان يقيمون في بيروت التي تضم ربع سكان لبنان فقط ، وان اللبنانيين في المناطق الريفية في حاجة ماسة الى الأطباء وهناك هجرة كبيرة للكهءات (١) . وبالتالي ، فإن التحضر السريع للبلدان النامية والبلدان المتقدمة على السواء يرتبط ، فيما يلي ، بهجرة الكهءات . وعادة ما تسبق الهجرة الى المراكز الوطنية الهجرة الى المراكز العالمية وأن القيم فوق الوطنية للفنيين تنمو أول ما تنمو في المراكز الوطنية " (٢) .

٢- العوامل الاجتماعية والسياسية

(أ) عدم الاستقرار السياسي والضغط السياسي

كان عدم الاستقرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط عاملا هاما دفع الى هجرة الكهءات خلال الستينات . وقد ازدادت هجرة الكهءات العربية زيارة حادة منذ عام ١٩٧١ وكان عدد خريجي الجامعات العربية المهاجرين الى الخارج في عام ١٩٦٢ ١ اكثر من ضعف عدد هم في عام ١٩٦٦ ، في حين ان الهجرة المائلة من العراق ولبنان وفلسطين والاردن وسوريا ومصر الى الولايات المتحدة في عام ١٩٦٩ كانت متساوية تدريسا للتدفق الى الخارج خلال فترة السنوات الخمس من ١٩٦٢ الى ١٩٦٦ . ورغم عدم توفر ارقام محدثة عن هجرة قبلي المؤهلات العالمية من اللبنانيين ، فعن المقدر أنها قد ازدادت الى حد كبير منذ بداية الحرب الأهلية .

وهناك أثر غير مباشر لعدم الاستقرار السياسي على هجرة الكهءات يظهر من خلال تأثيره السلبي على الاقتصاد وأثره العكسي على الانتاج والدخل والبطالة .

(ب) العوامل الاجتماعية

وشيء عامل هام آخر هو الصعوبة التي يصادفها الشخص ذو التعليم الأجنبي في أن يتكيّف من جديد مع البيئة الاجتماعية في وطنه ومع قيم وتقالييد مجتمعه . ذلك ان اليدى

(١) جريجورى هند روسون ، هجرة القوى البشرية ذات المهارات العالمية من البلدان النامية ، المرجع نفسه ، ص ٩٣ .

(٢) المصدر نفسه .

ويعتمد بصفة عامة أن القدرة الاستيعابية المحددة لبلدان اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا على استخدام الأيدي العاملة ذات المؤهلات العالمية في النشاطات الاقتصادية وغيرها، كانت العامل الرئيسي وراء هجرة الكفاءات، ولا سيما قبل الزيادة الكبيرة التي عاقدت النفط في عام ١٩٢٣^(١).

(ج) انخفاض الرواتب وثاولتها داخل القطر

يشكل التفاوت الواسع في مستويات الرواتب بين البلدان المتقدمة والبلدان المصدرة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا من ناحية، والبلدان غير المصدرة للنفط من ناحية أخرى، غالباً ضاراً يدفع على هجرة الكفاءات.

وتفيد بعض التقديرات أن ذوي الاختصاصات العلمية والأطباء والمهندسين يتلقون في عدد من البلدان المتقدمة عشرة أمثال ما يتلقون في البلدان العربية والبلدان النامية الأخرى^(٢). فقد كان صافي الراتب الشهري لحاصل درجة الليسانس في الآداب في سوريا في عام ١٩٢٥ هو ٩٠ ليرة سورية، وصافي الراتب الشهري لحاصل درجة الماجستير في الآداب ٥٢٥ ليرة سورية وحاصل درجة الدكتوراه ٦٠٠ ليرة سورية^(٣). وحتى في العراق الذي هو بلد مصدر للنفط، أظهرت دراسة بالعينة أن التفاوت في الرواتب يشكل العامل الرابع من حيث الترتيب، من بين العوامل التي تدفع الخريجين على عدم العودة^(٤).

ويتعين أن تستند الدقارنة بين مستويات الأجور إلى الأجور الفعلية بغضبة اعطاء مؤشر صحيح للتبالين في الدخل. غير أن معدل التضخم في بلدان اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا كان في السنوات الأخيرة أعلى من المعدل المتوسط في البلدان المتقدمة. والمددلات المستفيضة بها الحكومات لتخفيفية الارتفاع في نفقات المعيشة، منخفضة ولا تشكل تعويضاً عن الزيادة الفعلية. فيزيد هؤلء مستوى معيشة الموظفين الاختصاصيين والماهرين ومن الدلبيحي أن يشعروا بعدم الرضا.

(١) لمزيد من التفاصيل عن هذه الفكرة: انظر نظر الأنسى "استيعابية سوق العمل ونمط استخدام القوى العاملة في التخطيط" ، المهندس العربي ، شباط/فبراير - آذار/مارس ١٩٢٣ (بالعربية).

(٢) الياس زين ، هجرة الأرمنية العربية ، المعهد العربي للدراسات والنشر، بيروت ، ١٩٢٢ ، ص ٩١ (بالعربية).

(٣) قدم الأرقام مسؤولون عسكريون.

(٤) الدكتور غانم حمدون وسالم الخميسي ، مشكلة تغلف البصريين للدراسة عن العودة إلى العراق بعد تخرجهم (١٩٥٨-١٩٢٠) ، نيسان/أبريل ١٩٢٣ (بالعربية).

الف .. عوامل الدفع

؛ـ الاقتصرية

(أ) التخلف

يشكل التخلف عاملاً رئيسيًا يبحث على هجرة الكفاءات . إذ أن الاقتصاد في بلد نامي يعاني عادة من مختلف الاختناقات ، والافتقار إلى التنسيق بين مختلف قطاعات الاقتصاد ، والمركزية الزائدة ، والنقص في فرص العمل ، الخ . ويقترب التخلف الاقتصادي بتخلف اجتماعي أيضاً . ويتضاعف الاثنان على أشاعة الشهور بعدم الرضا بين الأيدي العاملة الماهرة ، ويوؤد يان بها إلى الاحساس باللامبالاة والفرقة في مجتمعها ويدفعانها إلى الهجرة . ومن ثم "ترتبط أسباب تدفق الموظفين المدرسين إلى الخارج ارتباطاً وثيقاً بمشكلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد" (١) .

وان كان التخلف يشكل عاملاً أساسياً في تدفق الموظفين المدرسين إلى الخارج ، إلا أنه نتيجة جزئية أيضاً لهذا التدفق . ذلك لأن الأيدي العاملة الفنية والماهرة إذ ترك وطنها انما تحرر من القادة الذين يدفعون إلى التغيير والذين يياررون بتحريك عملية التحديث . وعلاوة على ذلك ، يكون لهجرتهم إلى الخارج أثر سلبي على النظام الأكاديمي وعلى نوعية الخدمات التي يقدمها هولاء الأشخاص المدرسين . وعلى سبيل المثال "كان لفقدان الأطباء أثر خطير على الخدمات الصحية وعلى إنشاء معاهد طبية جديدة أيضاً" في البلدان العربية (٢) . وبالمثل كان لهجرة المهندسين والملحاء إلى الخارج آثار سلبية خطيرة .

(ب) البطالة والعمالة الناقصة

قبل عام ١٩٧٣ ، كانت البطالة والعمالة الناقصة تجتازان معظم البلدان غير المصدرة للنفط في منطقة اللجنة الاقتصادية لفريقي آسيا . وفي الحقيقة ، "كان السبب الرئيسي للهجرة في العالم العربي هو عدم التدورة على العثور على عمل مناسب" (٣) . وكشفت دراسة عن شريجي كلية التجارة بجامعة حلب في سوريا في أعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٥ و ١٩٦٦ ،

(١) معهد الأمم المتحدة للتربية والبحث ، هجرة الكفاءات من خمس بلدان نامية ، المربع نفسه ، ص ٩١ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٩١ .

(٣) المصدر نفسه .

كما يتبيّن من الجدول ١٤ ، فقد أرغم الشعب الفلسطيني ، في ظروف قاسية جداً على
الانتشار في البلدان العربية . أولاً : بما أن هؤلاً حرموا من ممتلكاتهم ، فقد تركز اهتمامهم
على التعليم . وتعتبر نسبة التحاق الطلاب بالجامعات إلى مجموع السكان أعلى نسبة بين بلدان
اللجنة الاقتصادية لفربي آسيا كافة . وثانياً : لقد شكل هؤلاء قسماً كبيراً من تدفقات القوى
البشرية داخل المنطقة وهجرة الكفاءات من منطقة اللجنة الاقتصادية لفربي آسيا . ويبيّن
 حوالي ٢١٠ ألف فلسطيني في البلدان المصدرة للنفط في اللجنة ، و " يوجد ٣٥ ألفاً
 في الولايات المتحدة ، و ٢٥ ألفاً آخرين في البلدان الأخرى " .^(١)

(١) منظمة التحرير الفلسطينية ، التقرير الوطني الفلسطيني المقدم إلى مؤتمر المؤلّف :

مؤتمر الأمم المتحدة للاستيطان البشري ١٩٧٦ ، ص ٣٩ .

وقد شكل الا جانب نسبة ٨٥ بالمائة من العمال الا ختصاصيين في القطاع الخاص في عمان في ١٩٧٤^(١). وفي ١٩٧٤ ، أعدت اجازة عمل للاجئين في اليمن^(٢). وبعتقد صانعو السياسة العامة ان عليهم اللجوء الى المزيد من العمال الا جانب من اجل اضطلاع بخطوة التنمية الراهنة .

زاي · الشعب الفلسطيني

حوالى الاشتراك الاسرائيلي لا ربعة اخماس فلسطينيين في عام ١٩٤٨ حوالى مليون فلسطيني عربي الى لاجئين . وأسفرت حرب ١٩٦٧ عن احتلال فلسطينين بكاملها بالإضافة الى اراضي عربية اخرى . وتشير ما يزيد عن ٤٠٠ ألف فلسطيني . وفي ١٩٧٤ ، كانت نسبة ١٨ بالمائة من الفلسطينيين يعيشون في ١٣ مخيماً للاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والاردن ولبنان وسوريا^(٣) . وقدر العدد الاجمالي للفلسطينيين بـ ٣٣ مليوناً في ١٩٧٧ ، بينهم ٢٧ مليون لا جن مسجلين لدى وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين فضلي الشرق الادنى (الاونروا) (انظر الجدول ١٤ أدناه) :

(١) نفس المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٢) اليمن ، كتاب الاحصاءات السنوية ، نفس المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

(٣) منظمة التحرير الفلسطينية ، التقرير السنوي الفلسطيني ، المقدم الى مؤتمر المؤسس : مؤتمر الامم المتحدة للاستيطان البشري ، ١٩٧٦ ، ص ٥٠ .

يبين الجدول ١٣ أعلاه أن المملكة العربية السعودية والكويت (أكبر بلدان منتجين للنفط في استخدام غير الوطنين على الإطلاق) تعتمدان كثيراً على القوى العاملة "المستوردة": ٤٠ بالمائة في المملكة العربية السعودية ٧٩ بالمائة في الكويت من مجموع القوى العاملة ٣٩ شم من غير الوطنين . وتختلف هذه النسبة في فئة القوى العاملة الرفيعة المستوى إلى ٨٠ بالمائة في المملكة العربية السعودية ، وترتفع إلى ٦٠ بالمائة في الكويت . وفي البحرين ، ارتفع عدد المهاجرين إليها من ٣٢٩٥٠ في ١٩٧١ إلى ٥٢٣٢ في ١٩٧٦ ، وبلغ نسبة ٥٠ بالمائة من مجموع القوى العاملة في ١٩٧٦ .

٣- مع ازدياد الدافع على القوى العاملة الرفيعة المستوى في البلدان المصدرة للنفط ، كما هي الحال أيضاً في البلدان الأخرى الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لشرق آسيا ، اعتمدت البلدان المصدرة للنفط سياسات أكثر تساملاً تجاه الأيدي العاملة الأجنبية ، بدفوعها رواتب أعلى وتأمينها في أحياناً كثيرة منافق السكن وغيرها . وتشعر هذه البلدان أيضاً بالحاجة إلى تيسير سياستها في هذا المجال تماشياً للتراضي المسبب للضرر . وتد بذلت محاولات جزئية لترغيب الأجانب في العمل في البلدان الصناعية بالهجرة إلى البلدان العربية المصدرة للنفط .

٤- وتشير التقديرات المتوفرة عن عدد القوى العاملة والمطلوب إليها في البلدان المنتجة للنفط في عام ١٩٨٠ إلى وجود نقص مقدار ٢٠٠ ألف عامل من مختلف الفئات ، كالأجانب والعمال المهرة وشبه المهرة .

وهكذا ، ستظل حاجة البلدان المصدرة للنفط إلى القوى العاملة المستوردة قائمة بل أنها ستزداد مع تطبيق خطط التنمية الحالية . وفي هذه الظروف ستواجه بلدان أخرى أعضاء في اللجنة أوضاعاً أكثر صعوبة من جراء الضغوط والإجراءات بالهجرة التي تتعرض لها القوى العاملة المصدرة لديها . وفي الوقت الراهن تستأنف شجرة الاعتناء بالجانبين العرب إلى البلدان المتقدمة في مداقة اللجنة باهتمام يفوق الاعتناء بالجانبين من البلدان غير المصدرة للنفط إلى البلدان العربية المصدرة للنفط . وبالاضافة إلى ذلك فإن فرص العمل المتوفرة في منطقة اللجنة ستقترب ببعض الأجانب في العمل في البلدان المتقدمة ، الأمر الذي سيساعد في الحد من نزاع هجرة الكفاءات .

وأ- سياسات البلدان الأقل نمواً في اللجنة الاقتصادية لشرق آسيا إزاء مشكلة هجرة الكفاءات

من بين اثنان من بلدان اللجنة الاقتصادية لشرق آسيا وبين البلدان الأقل نمواً ، باستعمال معيار الدخل المليوني للفرد من السكان ، ونسبة الأمية والخسائر بحسب أهمية الصناعة إلى الناتج القومي الإجمالي . وهذه البلدان عمّا اليمين واليمين الديموقراطية . ولا سيما عمانية ، يستدعي المرء أن يعتبر سلامة عمان في عداد البلدان الأقل نمواً بصورة غير رسمية .

النشاط الاقتصادي وفقدان الثقة بالنسبة للتغيرات في المستقبل ، يتوجه العديد من الاختصاصيين الذين أرغموا على مغادرة البلاد للإقامة في الخارج على الأقل لعدة سنوات مقبلة • وهذا ما يودي إلى تفاقم مشكلة هجرة الكفاءات في لبنان ، لا سيما حينما ننظر إلى أثر ذلك في تعزيز اتجاه الطلاب اللبنانيين الموجودين في الخارج على الإقامة في البلدان التي يدرسون فيها •

هام - سياسات البلدان المصدرة للنفط ازاء مشكلة هجرة الكفاءات

مع الارتفاع الأخير في مستوى الاستثمارات النفطية في المملكة العربية السعودية ودول الخليج ، استطاعت هذه البلدان توجيه قسم كبير من مداخيلها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وبذلت عطية بناء توسيع شاملة • وعلى العموم ، إنطلاقاً من بلدان العربية المصدرة للنفط من مستوى تنمية متقدمة في مطلع الخمسينيات • وينطبق ذلك على مواردها البشرية ضعف عدد سكانها على حد سواء •

وعليه ، ومع توفر الأموال من صادرات النفط ، كان على البلدان المصدرة للنفط وما يزال عليها أن تعتمد اعتماداً كبيراً على القوى البشرية "المستوردة" مع ترکيز أكبر نسبياً على القوى البشرية المؤلقة من الاختصاصيين والعمال المهرة . وتداعي ذلك إلى تشجيع حركة تنقل القوى العاملة داخل المنطقة حيث هاجرت القوى العاملة من الأردن وسوريا ولبنان واليمن والعراق وبعض البلدان العربية وغير العربية الأخرى إلى دول الخليج والمملكة العربية السعودية •

وكما ثبّت من الاجوبية على الاستبيان بشأن هجرة الكفاءات ومن المناقشات مع المسؤولين في البلدان المصدرة للنفط لموجّع موضوع العراق على حدة) ، لا تواجه هذه البلدان مشكلة هجرة كفاءات بالنسبة إلى مواطناتها • ومن الصعب أن لم يكن من المستحيل توقع حدوث مشكلة هذه المشكلة في هذه البلدان ظلّماً أنها تتقدم لمواطنيها الأكفاء الوظائف والمراتب الحساسة والمسؤولية ، وتدفع لهم رواتب عالية جداً تتراوح بين أربعة وعشرين ألفاً متوسط مستسموياً الأجر في البلدان الأخرى في منطقة اللجنة ، مع السماح لهم ، بشكل معين بتعاطي الأعمال التجارية الخاصة • إلا أنه من الملاحظ وجود حركة انتقال متزايدة في القوى العاملة في هذه البلدان تحيّّصت سفارات بعض الموظفين الأكفاء القطاع العام إلى القطاع الخاص • وقد لوحظ في هذا التطور بوضوح في الكويت ، حيث لم يجد الجهاز الحكومي قادراً بشكل ما على منافسة القطاع الخاص •

ويرغم التّنوع في سياسات البلدان المصدرة للنفط ، فإن السياسات التالية يمكن أن تطبّق بشكل ملائم على التدابير المتّشدة في هذه البلدان بالنسبة إلى القوى العاملة الرفيعة المستوى :

ويظهر من التحليل أن إلا سباب المحلية الكامنة وراء هذا التدفق القوى نسبياً إلى الخارج أن ظروف العمل عموماً ، بما في ذلك الرواتب المنخفضة فقدان الاستقرار السياسي ، هي العوامل الرئيسية وراء هجرة الكفافات .

وفي الدراسات التي قدمت إلى الحلقتين الدراسيتين اللتين عقدتا في كل من بيروت ودمشق في العامين ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ، والتي تناولت بين أمور أخرى موضوع هجرة الكفافات ، لم يطرأ أي تحسين أو استكمال للمعلومات الأحصائية الواردة في هذه الدراسة عن هجرة الكفافات في سوريا .

دال سياسة لبنان ازاء مشكلة هجرة الكفافات

لقد كانت الهجرة أحدى الخصائص الرئيسية للاقتصاد اللبناني خلال القرن الأخير أو أكثر ، بالنظر لمحدودية الموارد الطبيعية لهذا البلد التي لا تفي باحتياجات سكانه الآخذين في التزايد . كما هي الحال في البلدان الأخرى في اللجنة الاقتصادية لشرق آسيا ، ليس هناك بيانات شاملة عن تدفق القوى البشرية اللبنانية إلى الخارج . وفي عام ١٩٧١ (١) قدر عدد المهاجرين من أصل لبناني بين مليونين وأربعملايين نسمة .

لقد شكلت هجرة الكفافات من لبنان جزءاً من هذا التدفق الاجمالي إلى الخارج ، رغم أن جزءاً كبيراً من هذه الهجرة يعود إلى الدراسة في الخارج . وتتجذر الاشارة إلى أن هجرة الاختصاصيين اللبنانيين تتجه بشكل خاص إلى البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وفرنسا . وتدل التقديرات المتوفرة عن تدفق القوى البشرية الرفيعة المستوى إلى الخارج على ارتفاع نسبتها بالمقارنة مع عدد الاختصاصيين الموجودين في لبنان وكانوا يقدرون في ١٩٦٨ - ١٩٧٩ بـ ٥٤٣١ اختصاصياً . وفي فترة ١٩٦٦ - ١٩٦٩ قدر عدد المهاجرين اللبنانيين بـ ٤٦٩ ، بعضهم الاختصاصيون والفنانون والعمال المهرة ، الذين قبلوا في الولايات المتحدة بـ ٤٠٩٢ .

وأظهر التعداد السكاني لعام ١٩٧٥ في الكويت أن ٤٧٧٦ لبنانياً يقيمون في الكويت بنسبة ٨٦ بالمائة من القوى البشرية الرفيعة المستوى . ويقدر الاستاذ زحلان هجرة الكفافات من لبنان على النحو التالي :

(١) انطوان زحلان ، " هجرة الكفافات من لبنان " ، وزارة الاعلام ، الحلقة الدراسية عن هجرة الكفافات بيروت ٣٠ - ٣١ أيار / مايو ١٩٧٦ ، ص ٢ ، انظر أيضاً معهد الأمم المتحدة للتربية والبحث ، هجرة الكفافات من خمسة بلدان نامية ، نيويورك ، ١٩٧١ ، ص ٩٥ - ١٣ .

والمهندسين والصيادلة والقضاة واطباء الاسنان والاطباء البيطريين والمهندسين الزراعيين والمرضات . وقد بلغ مجموع العلاوات التي منحت ابتداءً من أول كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، ٢٠ مليون دينار أردني في عام ١٩٧٧ . وتتراوح العلاوات الفردية بين (٢٠ و ٢٠٠) بالمائة من الراتب الأساسي ، تبعاً للدرجة العلمية التي تم بلوغها ، ولميدان التخصص ولسنوات الخبرة (١) .

جيمس - سياسة سوريا ازاء مشكلة هجرة الكفاءات

لقد عانت سوريا ، شأنها شأن الأردن ، من مشكلة هجرة الكفاءات وتدفق مواطنها إلى الخارج على العدوم منقطع الخمسينات . إلا أنه على عكس الأردن ، مثل تدفق القوى البشرية الريفية المستوى نسبة كبيرة أكبر في سوريا ، كما أن تحويلات العمال السوريين هي أدنى من تحويلات العمال الأردنيين .

وكما هي الحال في الأردن ، كان الاتجاه السائد متسللاً بعض الشيء " ازاء هجرة الكفاءات . ولكن الحكومة السورية ، سمعت في وقت مبكر للتتصدى لمشكلة هجرة الكفاءات ، خصوصاً إلى البلدان غير العربية . وفي السبعينيات وضعت الحكومة السورية قيوداً شديدة على تدفق القوى البشرية الريفية المستوى إلى الخارج . ومنع الأعضاء العاملون في ٤٤ مهنة مختلفة من مغادرة البلاد إلا باذن من الحكومة أو من نقابات العمال إذا كان الشخص يعمل في القطاع الخاص . وإذا حدث أن غادر أحدهم ولم يعد ، فإنه يتعرض لعقوبات اقتصادية تتراوح مصادرة أملاكه . ولا تقبل الاستقالات التي تقدمها القوى البشرية الريفية المستوى . ولكن الحكومة تقبل بجدية اعارة بعض المستخدمين . ولا تسلم الشهادات التي يخرجها الجامعات إلا بعد انتهاء عدد من السنوات (٢) .

ولا توجد إحصاءات موثقة عن تدفق السوريين إلى الخارج بين فيهم القوى البشرية الريفية المستوى . إلا أن ما يزيد على ٣٠٠ ألف سوري كانوا يقطنون في لبنان في مطلع عام ١٩٧٥ .

ويوجباً تعداد السكان لعام ١٩٧٥ في الكويت ، كان هناك ٤٠٠٠ سورياً يقيمون في الكويت . ويتوارد الانتهازيون السوريون أيضاً في أوروبا الغربية راسيراً ك الشمالية . وطريق سبيل المثال ، ورد في رسالة بعث بها القسم الكاثوليكي للطلاب والمتدرسين الأجانب المسنّة سورياً بتاريخ ٢٩ كانون الثاني /يناير ١٩٧٥ ، أن ٥٨٠٠ سورياً يقيمون في جمهورية

(١) فيما يتعلق بالتفاصيل عن أنظمة العلاوات الموحدة وأنظمة العلاوات الفنية وعلاوات التخصص انظر الجريدة الرسمية ، كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ .

(٢) لقد وضعت هذه النقاط اثر مناقشات أجريت مع المسؤولين الحكوميين السوريين المعنيين . انظر أيضاً القانون رقم ٩ لعام ١٩٧٤ .

باستناد الى المسح الخامس بالاسر الذي قامت به دائرة الاحصاءات في الاردن .
وفيما يلي جدول بالمدد التقديرى للأردنيين في الخارج :

الجدول ١٠ - تقدير عدد الأردنيين العاملين في الخارج

النشاط	لتوزيع العينة	النسبة المئوية	التوزيع التقديري	لعدد السكان المقدر
الزراعة	١٠	١٠	٣٤٠	٣
التعدين	٤	٤	١٢١	١
الصناعة	٦٢	٦٢	٥٢٠	٨١
الكهرباء والغاز والمياه	١٢	١٢	١٧١	٥
الانشاءات	١٢	١٢	١١٠	٣٧
التجارة	١٢	١٢	٤٠	٦١
النقل والتخزين	٣	٣	٣٤٢	١٠
الخدمات المالية	٣	٣	٣٨	١٠
الخدمات التجارية	٣١	٣١	٩٤	٩٠٤
والأدارة العامة				
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٨٢	٣٠٤

المصدر دائرة الاحصاءات العامة، المسح المتعدد الاغراض للاسر، هباط/نيويورك .
٢٠١٩٧٥ / ابريل / نيسان .

بـ اـ مـ سـيـاسـةـ الـاـرـدـنـ اـزاـ مشـكـلـةـ هـجـرـةـ الـكـفـاءـاتـ

ازاء مشكلة هجرة الكفاءات تميز اقتصاد الاردن منذ مطلع الخمسينيات بتدفق كبير في القوى العاملة والاختصاصيين من الاردن الى البلدان الاخرى . واتجه هذا التدفق فسي محيطه نحو البلدان العربية الاخرى ، لا سيما البلدان المصدرة للنفط . وبالرغم من عدم وجود بيانات دقيقة عن عدد الاردنيين العاملين في الخارج ، يقدر عدد هؤلاء في البلدان أعضاء اللجنة الاقتصادية لشريبي آسيا بحوالي ٥٥٠ ألف شخص .

وحتى مطلع السبعينيات ، تنازع صانعي السياسة في الاردن اتجاهات متعارضان بالنسبة إلى موضوع هجرة الكفاءات .

١ـ اتجاه الاول توى ويقول بأن الاردن يستطيع ، في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، التخلص عن جزء من القوى البشرية لديه ، بما في ذلك الاختصاصيين الرفيعي المستوى . وبالنظر لكثره عدد الفلسطينيين المهاجرين في عام ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، وارتفاع مستوى الالتحاق بالجامعات بين الاردنيين ، وفائض عرق الاختصاصيين (لا سيما في حقل العلوم الانسانية) على الدليل عليهم في الاردن ، تبنت الحكومة سياسة هجرة بنسبة الى تدفق القوى البشرية الرفيعة المستوى الى الخارج . وما يدعم هذا الاتجاه في السياسة تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج التي بلغت ٤٣٤ مليون دولار في عام ١٩٢٦ و ٤٤٥ مليون دولار في عام ١٩٢٢ (١) .

٢ـ اتجاه الثاني يحرّب عن مخاوفه ازاء تدفق القوى البشرية الرفيعة المستوى الى الخارج . ويفرق هذا الاتجاه بين الهجرة الى البلدان العربية المصدرة للنفط وبين الهجرة الى البلدان الصناعية في أميركا الشمالية وأوروبا والفرجية وأوستراليا . وهو مسو يعتبر الهجرة الى البلدان العربية عاملاً ايجابياً في التعاون فيما بينها ، ويعتبر الهجرة الى البلدان المتقدمة خسارة في امكانيات الاسهام بالتنمية في الاردن او في منظمة اللجنة الاقتصادية لشريبي آسيا .

(١) يعتقد بأن هذا الرقم هو دون قيمة التحويلات الحقيقة ، لأن التحويلات لا تتم عن طريق النظام المصدر في فحسب ، بل أيضاً عن طريق الصيارة النشطين ، كما يمكن للعمال ان ينتقلوا الى موال مسهم لهم لزيارة لاردن . هذا ، وتتجدر الاشارة الى ان المليفين الآنفي الذكر يمثلان تحويلات كل الاردنيين العاملين في الخارج ولا يقتصران على القوى البشرية الرفيعة المستوى .

الجدول ٨٠ الاشتخاص المؤهلون العايدون إلى المراقب مهنيين
حسب الدرجة العلمية ولد الدرأسة
(نهاية ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٥)

المصدر : بموجب هذه الإرْقَام من سجلات المراجعة السُّرَاقِيَّةِ الخاصة يتحدد بـ ١٩٧٥ مواعيد الإشارة إلى ملحوظات وكتابات الأول / ديسمبر ١٩٧٦

وألاختصاصيين العرب الآخرين والعاملين في الخارج أو في العراق والذين حصلوا على
الاقل على درجة ماجستير أو ما يعادلها . ويتضمن هذا القانون والأنظمة المتصلة به
الجواز التالية التي تقدمها الحكومة لكل عراقي تهتبر له لجنة خاصة واحدا من القوى البشرية
الرفيعة المستوى أو الموجلة :

- ١- نفقات سفر الا ختصاصي وعياله من الخارج الى بشداد :
 - ٢- تكاليف شحن اغراضه الشخصية وحاجياته المنزلية واد خالها بدون جمارك .
 - ٣- اعفاء جمركي لسيارة واحدة :
 - ٤- منحة راتب شهر اذا تزوج العائد في العراق بالإضافة الى سلفة طبي الراتب بقيمة ستة أشهر .
 - ٥- قطعة ارض وقرض لبناء منزل .

لقد أسفرت هذه الاغراءات عن نتائج مشجعة للغاية نظرًا للعدد الاختصاصيين الذين عادوا بعد تطبيق قانون ١٩٧٤ ° وقد جمعت الارقام الواردة في الجدولين لو ٩ من سجلات اللجنة الخاصة وهي تشمل اسماً الاشخاص المؤهلين العادين الى بغداد والمستفيدين من قانون ١٩٧٤ ° وقد جمعت هذه الارقام لغاية نهاية تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ ° ويتبين من هذين الجدولين ما يلى :

١- ان العدد الاجمالي للأشخاص الموفعين أو للاختصاصيين العائدين الى العراق بموجب قانون ١٥٤ لعام ١٩٧٤ بلغ في نهاية تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٥ ، ١٩٧٥ ، اختصاصيين . ويمثل هؤلاء ثلث مجموع الاختصاصيين المقيمين في العراق والمستفيدين من ذات القانون (٢٣٢١ اختصاصياً) . وعليه ، فان هناك عدداً كبيراً من العراقيين يرثقب ان يعودوا نتيجة للقانون رقم ١٥٤ .

كانت غالبية الـ ٧٠٥ اختصاصيين من المواطنين العراقيين ، ولكن عدداً ضئيلاً منهم كانوا من مواطني البلدان العربية الأخرى . وكانت غالبية هؤلاء من الخريجين الجدد (١٩٧٤) ، ومن بينهم عدد ضئيل ممن تخرجوا قبل ١٩٧٠

آ.- كانت غالبية العائدين من خريجي الجامعات الغربية وأصحاب اختصاص في مجالات العلوم التي تدعو الحاجة إليها بالخارج في العراق.

اجتماعات اقليمية ووطنية في السبعينيات لمناقشة مشكلة هجرة الكفاءات في لبنان وسوريا والكويت . وفي شهر كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ عقد اجتماع في الكويت بالتعاون مع رابطة خريجي الجامعات الاميركية العرب لمناقشة مشكلة هجرة الكفاءات .

وازاء عدم وجود سياسة اقليمية واضحة تجاه مشكلة هجرة الكفاءات ، اعتمدت بعض بلدان اللجنة ، سياسات وطنية في هذا المجال . ومن هذا فان السياسات الوطنية المتعلقة بهجرة الكفاءات تختلف من بلد الى آخر .

ونظمت زيارات ميدانية في عام ١٩٧٥ الى غالبية بلدان اللجنة لمناقشة مشكلة هجرة الكفاءات مع المسؤولين الحكوميين ولجمع المعلومات المتعلقة بها . وبالبلدان التي تمت زيارتها هيالأردن والمملكة العربية السعودية والعراق والكويت ولبنان واليمن واليمن الديموقراطي وسوريا . ومن بين المسائل التي حظيت باهتمام خاص ، مسألة التعرف الى مختلف السياسات والتداريب التي اعتمدتها بلدان اللجنة للحد من هجرة الاختصاصيين الى الخارج من جهة ، ومن اجل ترسيب الاختصاصيين العاملين لديها بالبقاء فيها واولئك المقيمين في الخارج للعودة اليها . وبعد ذلك ، أعد استبيان لمعالجة هذه المسألة بشكل خاص وأرسل الى البلدان الاعضاء في اللجنة .

ويتضمن العرض التالي للسياسات الوطنية ازاء مشكلة هجرة الكفاءات كـ ملخص المعلومات التي جمعت خلال الزيارات ومن خلال الاجابة على الاستبيان وقراءة المسنود المتصلة بهذا الموضوع .

الفـ - سياسة العراق ازاء مشكلة هجرة الكفاءات

من بين جميع بلدان اللجنة ، اعتمد العراق في السبعينيات سياسة مميزة لترسيب القوى البشرية الرفيعة المستوى للبقاء في العراق ولجعل القوى البشرية العاملة في الخارج تعود الى البلاد .

لذلك ثالت هجرة الكفاءات مشكلة تواجه العراق طوال العشرين سنة الاخيرة او ما شابه . ومرداتها الى عوامل معروفة من "الدفع" و"الجذب" . ولكن احد العوامل الرئيسية هو عامل الدراسة في الخارج ، لا سيما في المرحلة الجامعية الاولى .

وأثناء الحلقة الدراسية الاولى التي نظمتها وزارة التربية بشأن تخطيط السياسة التربوية ، قدمت في مارس ١٩٧٠ دراسة عن مشكلة هجرة الكفاءات . وأقررت الحلقة عدداً من التوصيات الهادفة الى معالجة مشكلة هجرة الكفاءات ذكر منها ما يلي :

(١) العراق ، وزارة التعليم ، ادارة الابحاث التربوية . القرارات الصادرة عن الحلقة الدراسية الاولى بشأن تخطيط السياسة التربوية ، آذار / مارس ١٩٧٠ ، ص ٤٣-٣٩ .

الجدول رقم ٧ : الحاجة الى القوى البشرية الاجنبية

خلال فترة ١٩٨٠-١٩٧٥

(بالآلاف)

المملكة العربية السعودية (أ) البحرين (ج) الكويت (ب)	الملمة العربية الاجنبية البحرين (ج) الكويت (ب)	مقدار لخواصيون فنيون وشبه اختصاصيون نسبة بلقون موظفو خدمات عمل ذاتي عمل مهنية عمال شبه مهنية
٨١ / ١٩٢٢-٢٦ / ١٩٢٢	١٧٢	٦١
٣٠	٢٠	٧٢
٣٦	١١٧	٩٤
٣٨	٤٨	٩٤
٥٥	١٥	٥٥
	٤٠٣	٩٨١
	١٨٦	٢٦٣
٦٠	٩٣	٥٤٨
		٩٦٢
	١٧٢	٤٩٨٦
	٨٦٩	للمجموع

المصادر: (أ) وزارة لتنظيم ، المملكة العربية السعودية ، الخطة الإنمائية الثانية ١٢٧ (١٩٨٠-١٩٧٥) ، صفحة ١٢٧

(ب) مجلس لتنظيم ، إدارة تخطيط القوى البشرية ، تقديرات العرض والطلب على القوى البشرية في سن ٢٦ (١٩٨٠-١٩٧٥) ، صفحة ٢٦ (بالعربية)

(ج) جيمس أ . سوكنات " سقطات العرض والطلب على القوى البشرية في البحرين لفترة ١٩٧١-١٩٨٦" ، الجدول ٧٩ .

معلومات عن القوى البشرية والسلطان ، (١) ، ييدو من الصعب اتباعه في تقدير مدى هجرة الكفاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا ، دون ان يكون هناك فرق كبير في التقدير.

٢ - تدفق القوى العاملة ذات المؤهلات العالمية بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا

ان تدفق القوى العاملة ذات المؤهلات العالمية بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا قد تم ، في السنوات الثلاثين الاخيرة ، بتأثير انتاج النفط وتصديره من شبه الجزيرة العربية ، وما نجم عن ذلك من زخم لا مثيل له سابقا في النمو الاقتصادي والاجتماعي . وما ان البلدان المصدرة للنفط فيها اعدد قليل من السكان فيما ان مواردها البشرية هي قيد التطوير فلا بد لها من ان تعتمد ، الى حد كبير ، على القوى البشرية "المستوردة" وهكذا فان تدفق القوى البشرية الى بلدان اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا المصدرة للنفط قد انطلق من اليمن والاردن والجمهورية العربية السورية ولبنان وعمان ، وهي من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا . وهناك تدفقات اندلعت ايضا من مصر والسودان والصومال (بلدان عربية في افريقيا) ، ومن ايران وباكستان والهند ، كما ان عددا من جنسيات مختلفة يعملون في بلدان اللجنة المصدرة للنفط . ولكن السواد الاعظم من الوافدين اليها هم من بلدان المذكورة آنفا .

والمندر ان القوى العاملة الاجنبية الموجودة في بلدان اللجنة المصدرة للنفط تبلغ من مليون ونصف الى مليوني عامل ، في القطاعين العام والخاص . ونجد ، من هذا المجموع ، ان الوافدين من بلدان اخرى من بلدان اللجنة هم حوالي ٢٥ مليون عامل . واذا اعتبرنا ان نسبة الاختصاصيين من مجموع التدفق هي عشرة بالمائة فهناك ٢٥ الف اختصاصي من مواطنينا بلدان اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا يصلون في بلدان اللجنة المصدرة للنفط . ويمثل هذا العدد تقديرا للاحتياطي لسنة ١٩٧٧ ، الناتج عن تدفق القوى البشرية الرفيعة المستوى داخل منطقة اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا .

ومن الواضح ان تدفق الاختصاصيين بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربية آسيا هو اوسع نطاقا من هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الى البلدان المتقدمة النمو . غير ان هذه الدراسة تنظر الى هذا التدفق على انه تتضمن احد اسباب الانتاج ، وانه يمثل ، وبالتالي مؤشرا مهما جدا لحركة التنقل والتعاون التعليميين .

(١) انظر نصراواتي "نمو تدفقات خريجي التعليم العالي وافقاته في عدد من بلدان العربية" ، وهي دراسة قدمت الى المؤتمر الوطني السابع لشؤون التنمية

الجدول رقم ٥ : مواطنو بلدان اللجنة الاقتصادية لفريتو آسيَا
الذين يدرسون في جامعات الولايات المتحدة

البلد	١٩٧٠	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الأردن	٥٥٦	٦٥٤	١٠١٠	١١٨٠
الامارات العربية المتحدة	-	-	٢٥	١٠٠
البحرين	٣	٥	١٨	٢٩
الجمهورية العربية السورية	٢٨٣٢	٤٣٤	٤١٠	٤٣٠
العراق	٦٢٥	٩١٩	٤٢٠	٤٤٠
عمان	٢	-	١١	٤١
قطر	١	٤	١٢٠	١٣٠
التوبيت	٤٩	٢١٤	٩٦٠	١١٨٠
لبنان	٥٩٠	٧٠٠	١٥٨٠	١٨٢٠
المملكة العربية السعودية	٩٣	٥٥٢	١٥٤٠	٢٦٩٠
اليمن	١٣	١٢	١٨	١٣
اليمن الديمقراطية	-	٩	٥	٩
المجموع	٢٢٦٥	٣٥٠٣	١١٦٢	٨٣٦٢

المصدر: معهد التعليم الدولي Open Doors الاعداد ذات الصلة

الجدول رقم ٤-ألف : تقديرات عن هجرة الکفافات من بلدان

اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا

البلد	الولايات المتحدة كندا	الولايات المتحدة	١٩٦٩-١٩٦٢	١٩٧٤-١٩٧٠	البلد
الأردن (أ)	١١٣٠	٤٦	٤٤٩٦	١٠٠٠	٥٤٩٦
الجمهورية العربية السورية	٦٨٣	٥٦	٤٠٠٠	١١٠٠	٥٥
العراق	١٠٨٨	٥٢	٥٥٠٠	١٣٠٠	٦٨٠
لبنان	٢٢٠٠	٣٣٣	٢٢٠٠	٢٠٠	٣٤٠٠
بلدان أخرى	غير موجدة	٣٠٠	غير موجدة	١٠٠	٤٠٠
المجموع	٤٢٢٠	٤٩٢	١٦٤٩٦	٤٢٠٠	٢١١٩٦

المصدر : إن أرقام الصمودين الأول والثاني مأخوذة من الجدولين رقم ١ ورقم ٢ ، علماً بـ أن الأرقام المتعلقة بـ كندا تشتمل الفترة ١٩٦٢-١٩٦٢ فقط . أما الأرقام المتعلقة بالفترة ١٩٧٤-١٩٧٠ ف فهي تقديرات ، باستثناء هجرة الکفافات من الأردن إلى الولايات المتحدة .

(أ) مع الفلسطينيين

- ١ -

الجدول رقم ٢ : صيغة الألقاب المسمية إلى كنسنا

(١٩٦٩ - ١٩٦٢)

البلد	السنة	الفنون	الخطابون في الخطابون في الخطابة	المعرضات	المجموع مجموع المجموع
الاردن	٣٥	-	-	٢	٤٦
البعض وريمة العربية	٣٧	٥	٢	٣	٤٣
السورية	٣٣	١	٦	٣	٤٣
العراق	٣٣	١	٢	٢	٤٣
لبنان	٢٤٤	٦	٨	١١	٤٣
المجموع	٣٧	١٥	٥٦	٤٩٢	٢٢٤٣

المصدر : الدكتور الياس زين ، صيغة الأدلة المعرفية ، الموسسة المعرفية للدراسات والنشر ، بيروت ٢٠٢١ ، صفحة ٣٥ (بالعربية)

١٤٧٠ - ١٩٧٤ ، وقد توجه منهم ١٦٤٦٦ الى الولايات المتحدة و ٤٢٠٠ الى سائر البلدان الخربية . بهذه يكون المتوسط السنوي لهجرة الاختصاصيين العرب حوالي ٢٤٠٠ شخصا .

وقد جرت مقارنة هذا التدبير بمحال آخرى متعلقة بمقدار الطلاب الجامعيين . ونجد بالاستناد الى تقييمات رحلان (انظر الجدول ٤-بأ) ، ان هجرة الكفاءات تقدر بعشرون الى عشرين بالمائة من الطلاب المنتسبين الى جامعات موجودة خارج المدنية وواحد بالمائة من الطلاب، المنتسبين الى الجامعات العربية (انظر ايضاً الجدولين رقم ٥ ورقم ٦) . وبالاستناد الى هذه العوالم تقدر هجرة الكفاءات من جميع البلدان العربية الى البلدان المصنعة بـ ٥٠٠٠ - ٢٠٠٠ شخص في السنة . (١) .

ان هذه الاحصاءات تتعلق بالطبع، بجميع البلدان العربية ولكنها في الوقت نفسه تشمل نترة اوامر السنتين . اذا طبقنا المعالمة نفسها على الاحصاءات الاكثر حداثة المتعلقة ببلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، واذا افترضنا ان عدد الطلاب من بلدان اللجنة الذين يدرسون في اوروبا الشرقية وكذا يساوى ، على الاقل ، عدد الذين يدرسون في الولايات المتحدة الاميركية فان المتوسط السنوي لهجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا يمكن تقديره بـ $132 = 1086 + 1086$ - ١٣٢ = ١٠٨٦ + ١٠٨٦ - ٤ - بأ) .

وهكذا يمكن تقدير هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا بمتوسط سنوى يبلغ اربعة آلاف اختصاصي . وقد ادت الحرب في لبنان في سنتي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ الى شحنة عدد كبير من القوى البشرية اللبنانية الرفيعة المستوى . ومع ان تسمى ضئيلاً من هذه الهجرة ستصبح هجرة دائمة فالقسم الاكبر وتقتصر بطبيعته .

والجدير بالذكر انه يمكن اتباع نهج آخر في تقدير مدى هجرة الكفاءات، وذلك باستخدام البيانات المتعلقة باحتياطي القوى البشرية وتحركاتها . وهذا يتضمن وجود معلومات كافية عما يلي : احتياطي القوى البشرية الرفيعة المستوى في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا خلال سنة تعتبر سنة أساس، عدد واختصاص خريجي الجامعات الموجودة في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، عدد واختصاص مواطنى بلدان اللجنة الموجودة بين في جامعات اخرى بيانات عن نسبة الوفيات وعن تنافع الاختصاصيين في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، انتقال دولاً الاختصاصيين بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ومن هذه البلدان الى سائر بلدان العالم . وفي حين يمكن تجريب هذا النهج بالنسبة الى بلد واحد ، حيث تتتوفر

(١) مالكوم ادريسيشا ، هجرة الكفاءات من العالم العربي ، القاهرة ، كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٩ ، صفحة ٦ .

الفصل الاول : مدى هجرة الكفاءات

يحاول هذا الفصل تقديم تحليل كمي لمشكلة هجرة الكفاءات في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا . ويعزى هذا التحليل بين نزوح الاختصاصيين العرب الى البلدان المتقدمة النمو وتنقلهم بين بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا . وينبع هذا التمييز من النتائج المختلفة لهاتين الحركتين ومن الاهمية المتعاظمة لحركة الهجرة الثانية .

الف - تقديرات عن مدى هجرة الكفاءات

من النواحي المشتركة التي تتميز بها بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا في معالجة مشكلة هجرة الكفاءات عدم وجود احصاءات موثقة عن هجرة الاختصاصيين من مواطنينها ان الا جتمعات المحقدة على الصعيدين الوطني والاقليمي قد ادركت المشكلة بحدة وناقشتها ولكن لم يقدر بهذه الشأن اية معلومات شاملة وموثقة على الصعيد الوطني ، باستثناء بعض التقديرات الجمالية والبيانات الجزئية او استخدام انشورات احصائية صادرة عن البلدان التي يستقر فيها المهاجرون .

وتحتمل هذه الدراسة ، اسوة بغيرها من الدراسات ، على تلك المصادر في تحليل مدى هجرة الكفاءات في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا . غير ان هناك تأخيرا زمانيا في المعلومات المتوفرة عن هجرة الكفاءات العربية الى البلدان المتقدمة النمو . وهناك ، من جهة اخرى ، معلومات اكثر استكمالا وشمولا متوفرة عن تنقل القوى البشرية الرفيعة المستوى بين البلدان العربية .

١ - هجرة الكفاءات الى البلدان المتقدمة النمو

ان مشكلة هجرة الكفاءات من بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا الى البلدان المتقدمة النمو محصورة في لبنان وسوريا والعراق والاردن (بما في ذلك الفلسطينيون) وفي اليمن واليمن الذي ي覆盖率 على نطاق محدود . اما بلدان اللجنة المصدرة للنفط فلا تشكو من هذه المشكلة . ذلك ان لديها موارد مالية ضخمة تتبع لها اتجاه خلط اجتماعية طموحة وشاملة ، وهي خلط تتنبئ بدورها وجود عدد كبير من اصحاب الكفاءات . وفضلا عن ذلك ، فان تنمية الموارد البشرية لهذه البلدان يتم كعملية موازية لجهود التخطيط الانمائي اكثر مما يتم كعملية سابقة لها . وكان لا بد ، في جميع البلدان العربية المصدرة للنفط ، من اللجوء الى اليد العاملة المأشرة الى جنوبية ، بما في ذلك العمال الوافدين من سائر بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، بغية تنفيذ المشاريع الاقتصادية وتأمين الخدمات الاجتماعية .

والبلدان المتقدمة النمو التي تجذب الاختصاصيين العرب هي البلدان نفسها التي يهاجر اليها اصحاب الكفاءات من جميع البلدان النامية ، وهي الولايات المتحدة الاميركية وكندا وأوروبا الغربية ، وكذلك استراليا على نطاق محدود . والواقع ان هذه البلدان التي

وعلى الصعيد الإقليمي قامت جامعة الدول العربية ببحث مشكلة هجرة الكفاءات، وشكلت لجنة مهتمها تقديم التوصيات بهذا الشأن . كذلك عالجت المشكلة المنظمات الإقليمية العربية، وضمنها خاصة مركز التنمية الصناعية للدول العربية ومنظمة العمل العربية كما ان عدد امن المؤتمرات التي عقدت باشراف جامعة الدول العربية أكد تأهلاً لها بمشكلة . وكانت هجرة القوى البشرية بين البلدان العربية أحد الموضوعات التي ناقشتها الحلقة الدراسية حول تحفيظ التموي البشرية والاستخدام في البلدان العربية، التي انعقدت في بيروت بين ٢٤ و ١٢ ايار / مايو ١٩٧٥ ، باشراف منظمة العمل الدوليّة واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا . وسيتم في نهاية هذه السنة، عقد مؤتمرين إقليميين في عمان والكويت لمناقشة النواحي المختلفة لمشكلة هجرة الكفاءات .

وعلى الصعيد الوطني ادركت البلدان العربية المعنية مشكلة هجرة الكفاءات واتخذت عدد منها بعض التدابير للتقليل من النزوح ولاحتذاب مواطنها وغيرهم من العرب القاطنين في الخارج وحملهم على الربوع . وقد جرى تنظيم حلقات دراسية وطنية لمعالجة قضايا القوى العاملة وضمنها نزوح القوى العاملة الرفيعة المستوى ، كما ان عدد امن بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا اعد دراسات حول هذه المشكلة .

بـ١- نهج الدراسة

تستخدم هذه الدراسة المعلومات المتوفرة عن مدى هجرة الكفاءات وعن دوافع الهجرة او الإقامة في الخارج بالنسبة الى مواطني بلدان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، ثم تقارن النتائج مع نوع المهارات والمواهب المطلوبة في المنطقة . إنها تبحث في الاسباب الكامنة وراء هجرة المهارات والمواهب الى الخارج ، ومنها عدم الاستقرار السياسي والنقص في التنمية ونقص الطاقة على الاستيعاب ، وعدم وجود سياسات ملائمة بشأن القوى البشرية والاستخدام ، والاستياء من شروط العمل والرواتب ، وعدم وجود مرافق ملائمة للمبحث العلمي وصراحتاً الادارة العامة وفشلها في فتح المجال للأبداع ، وغيرها من العوامل . كذلك تتناول الدراسة تقدير الخسائر الناجمة عن ذلك ، مثل كلفة التدريب والتعليم والاثر السلبي على تحقيق الخطط الانسانية وعلى عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي والتقدم التكنولوجي ، وخسارة منافع مباشرة اخرى ومتافع "خارجية" ، *externalities* الخ . وبالاضافة الى ذلك تقدر الدراسة المنافع المحققة بشكل تحاويل او استثمارات او منافع اخرى ، بالإضافة الى المنافع التي تجنيها البلدان التي يستقر فيها المهاجرون .

وهنا بالاضافة الى هجرة الكفاءات الى البلدان المتقدمة النمو، خاصة الولايات المتحدة الاميركية وفرنسا والبرتغال وكندا وأستراليا ، نظر اخر من الهجرة ذات المغزى ضمن المنطقة ، وهو تدفق اليد العاملة من البلدان غير المصدرة للنفط الى البلدان المصدرة . بالرغم من ان هذا التدفق كبير الحجم والاثر ، وانه يمثل دولاً مهماً في التعاون والتكامل الاقتصادي بين بين البلدان العربية فقد عالجته هذه الدراسة بایجاز ، لأنها دراسة تركز على هجرة الكفاءات من

ان الارتفاع الشديد الذى حدث مؤخرا في زخم النمو الاقتصادي والاجتماعي في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا ، خاصة في الدول الاعضاء المصدرة للنفط، قد احدث طلباً كبيراً على القوى البشرية من اجل القيام بخططها المشاريع الانمائية وتصميمها وتنفيذها . وقد انطلقت البلدان المصدرة للنفط، نتيجة لتدفق الموارد المالية الضخمة اليها ، في تنفيذ خطط انمائية لا مثيل لها في الماضي ، وهي خطط تتضمن بدورها توفر القوى البشرية اللازمة للتنفيذ . ومن المتوقع، في جميع بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا المصدرة للنفط، ان تكون هناك مستويات مختلفة من النقص في القوى العاملة خلال العقد القادم . ولذا لا بد لهذه البلدان من اللجوء الى اليد العاملة الاجنبية لتنفيذ خططها الانمائية بنجاح .

ونظراً لهذه الظروف بالذات طرأت على مشكلة هجرة الكفاءات في منطقة اللجنة

التطورات الجديدة التالية :

(١) في حين ان مشكلة هجرة الكفاءات في السبعينيات والستينيات ومطلع السبعينيات تمثل خاصة في تدفق خارجي من المنطقة الى البلدان المصنعة فان التدفق الداخلي للاختصاصيين ضمن المنطقة قد اصبح مصدر قلق اكبر بكثير بالنسبة الى بلدان اللجنة غير المصدرة للنفط .

(٢) ان قلق بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا بشأن التدفق الغارجي لمواطنيها المبعد محصوراً في الفئة الرفيعة المستوى من القوى البشرية بل شمل ايضاً فئات اخرى ، خاصة القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة .

(٣) هناً تطور آخر شهدته جميع بلدان اللجنة ، وهو ازدياد تنقل اليد العاملة داخل كل بلد من البلدان . وعندما يميل هذا التنقل الى التركيز حول الكفاءات الرفيعة المستوى ولصالح القطاع الخاص تقلق الحكومات على كوارتها ، خاصة ان الادارات الحكومية تخضع لضغوط مستمرة لحملها على تحمل مسؤوليات اوسع نطاقاً .

وفي السبعينيات برزت في بلدان اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا سياسات جديدة بشأن هجرة الكفاءات ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

(١) وجودوعي واهتمام من جانب الحكومات والمسؤولين عن وضع السياسات المتعلقة بنزوح المواطنين ، خاصة نزوح القوى العاملة ذات المستوى الرفيع ،

(٢) تقدير الدور التي تمثله القوى العاملة المتعلمة والمدرية في عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي ، والتحقق من ان النقص في القوى البشرية هو من العقبات الكبرى التي تواجه عملية النمو .

(٣) هناً انتلاف في التركيز فيما يتعلق بنزوح القوى العاملة ذات المستوى الرفيع . فقد كان هذا النزوح باتجاه بلدان المتقدمة النمو فأصبح باتجاه سائر بلدان المنطقة ، خاصة بلدان المصدرة للنفط .

(٤) الحاجة الى التنسيق بين القوى العاملة الوطنية وسياسات الاستخدام ، خاصة في ضوء التنقل الواسع النطاق لليد العاملة والمعلومات شبه الشاملة عن ظروف العمل في منطقة اللجنة الاقتصادية لغربى آسيا .

المحتويات (طبع)

صفحة

٤٩	باء - عوامل الجذب
٤٩	١ - العوامل الاقتصادية
٤٩	٢ - العوامل الاجتماعية والسياسية
٤٩	٣ - عوامل أخرى
٥١	الفصل الرابع : نتائج هجرة الكفافات
٥٢	ألف - كلفة التدريب
٥٣	باء - فقدان الطافع المباشرة
٥٣	جيم - الخسارة في الوفورات الخارجية
٥٣	دال - الطافع التي تتحققها البلدان المضيفة
٥٤	هاء - الطافع التي تتحققها بلدان المشا
٥٥	واو - التقدير الكمي لتكلفة هجرة الكفافات
٥٦	زاي - نتائج تدفقات الأيدي العاملة ذات المؤهلات العالية فيما بين بلدان اللجنة الاقتصادية
٥٩	الفصل الخامس : التوصيات
٥٩	ألف - التوصيات على المستوى الوطني
٦٦	باء - على المستوى الإقليمي
٦٨	جيم - على المستوى الدولي

المراجع